

# حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان  
الملف الصحفي ليوم/ الجمعة - السبت - الأحد  
8-7-6 جماد اول 1435 - 9-8-7 مارس





## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
5	هيئة حقوق الإنسان
9	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
33	حقوق الانسان في العالم



# الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

## اتفاقية تعاون بين "هدف" ومركز القانون السعودي للتدريب ..

قاروب:

## سوق العمل يحتاج 20000 "محام" .. و60% من القضايا أحوال

### شخصية وعمالية

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 7 جماد اول 1435 هـ - 8 مارس 2014م

<http://www.al-jazirah.com/2014/20140308/fe37.htm>

الجزيرة - ياسر الجلاجل:

كشف رئيس مركز القانون السعودي المحامي الدكتور ماجد قاروب عن حاجة سوق العمل من مؤسسات حكومية وخاصة لما يقارب 20 ألف قانوني وقانونية. جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي الذي عُقد بمناسبة توقيع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) اتفاقاً مع مركز القانون السعودي للتدريب، يتضمن تقديم خدمات التدريب والتأهيل لنحو 1000 شاب وفتاة في المجال القانوني والشرعي وتوظيفهم لاحقاً بدعم مباشر من (هدف).

ووقع الاتفاق كلٌّ من المدير العام للصندوق إبراهيم بن فهد المعيقل ورئيس مركز القانون السعودي المحامي الدكتور ماجد قاروب، وسط حضور قانوني وعدلي وإعلامي كثيف، حيث أكد قاروب أن من بين أهداف الاتفاقية رفع مستوى العمل القانوني للمحامين خصوصاً في محاكم الأحوال الشخصية والعمالية كونها تمثل أكثر من 60% من حجم القضايا في المحاكم العامة واللجان القضائية وتوفير 1.000.000 ساعة عمل تطوعية كمعونة قضائية لصالح الفئات المستهدفة إضافة إلى المشاركة في إنجاح مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير الأجهزة الأمنية والعديلية والقضائية من محاكم عامة وجزئية وإدارية وجهات الضبط والتحقيق وديوان المظالم. لافتاً إلى أن الاتفاق جاء ثمرة جهود طويلة من خدمة المجتمع من خلال اللجنة الوطنية للمحامين ولجنة المحامين بجدة تضمنت توقيع اتفاقيات سابقة مع عدد من الجهات ذات الصلة منها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمن الأسري الوطني، وذلك لتعزيز مستوى الوعي بالثقافة القانونية ومواجهة احتياج خدمات المحاماة لشريحة كبيرة من المجتمع غير قادرة على تحمل تكاليف المحامين.

وأبان قاروب أنهم استجابوا لطلب (هدف) برفع ساعات التدريب من 200 إلى 240 ساعة يقدمها نخبة من خبراء التدريب الإداري والقانوني والقضائي 50% تدريب قانوني من شرح الأنظمة العديلية وإعداد المذكرات القانونية و 40% تدريب شرعي و 10% تدريب إداري.

من جهته اعتبر المدير العام لصندوق تنمية المجتمع إبراهيم المعيقل أن اتفاقية التدريب مع مركز القانون تشكل مبادرة وطنية خلقة لأنها تمس حياة الآلاف من الناس وبخاصة من سيبستفيدون من العمل التطوعي خصوصاً أن العالم جميعه يشهد ارتفاعاً غير مسبوق في تكاليف التقاضي.

ورأى المعيقل أن الاتفاق يشير إلى الجدية الكاملة لـ(هدف) في تقديم خدماته لعملائه وللمجتمع، وامتدح أصحاب المبادرة الذين قال إنهم تحدوا المعوقات بحشد الدعم واستقطاب رجال الأعمال، كاشفاً عن تشجيعهم للقطاع الخاص ومعاونته بقلوب مفتوحة لتطبيق كل المبادرات التي من شأنها أن تنعكس إيجاباً على المجتمع والمستفيدين من عملاء الصندوق.

وأفاد المعيقل أن جهود الصندوق لخدمة الشركات الراغبة في توظيف عاملين وخدمة الباحثين عن العمل من الشباب السعودي تؤكد أن التعاون بين الأطراف واعتبار الاتفاقية الأخيرة نموذجاً هو المخرج، مذكراً بأن كل طرف لوحده لا يملك

حلولاً سحرية، مختتماً بأن الشراكة في العمل وفي الأفكار الخلاقة من القطاع الخاص سبيل لمزيد من النجاحات في خدمة الوطن والمجتمع.



## دعوا إلى إنشاء محاكم خاصة .. أهالي العاصمة المقدسة: عقود الأنكحة تؤخر قضايا الصكوك والتعويضات

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 8 جماد اول 1435 هـ - 9 مارس 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140309/Con20140309682937.htm>

عبد الله الدهاس (مكة المكرمة)

دعا عدد من المواطنين بالعاصمة المقدسة الجهات المختصة بإنشاء محاكم خاصة لعقود الأنكحة، مؤكداً أن المحكمة العامة في العاصمة المقدسة، تشهد كثافة في أعداد المراجعين، وأن هذه الكثافة ساهمت في طول انتظار المواعيد الخاصة بالجلسات القضائية، خاصة حيثيات صكوك الاستحكام والتعويضات والقضايا الأخرى.

اجمع عدد من المواطنين في العاصمة المقدسة، أن عقود الأنكحة الخاصة بالمقيمين من مختلف الجنسيات وخاصة أفراد الجالية البرماوية تأخذ حيزاً كبيراً من الجلسات ما يتطلب الأمر إنشاء محاكم خاصة بعقود الأنكحة. وفي هذا السياق أوضح كل من نافد سراج الهذلي وعبدالرحيم الكريدي ودخيل الله المقاطي ونوار اللحياني أن المحكمة العامة بمكة تشهد كثافة كبيرة فيما يتعلق بعقود الانكحة الخاصة بالأخوة المقيمين، مشيرين إلى أن الجلسات القضائية التي تخصص لإنهاء إجراءات الزواج وعقد النكاح تسببت في عرقلة الكثير من القضايا وساهمت في طول فترة المواعيد الخاصة بقضايا المواطنين.

وأضافوا قائلين: نقدر الجهود التي يبذلها القضاء في إنهاء المعاملات ولكن نلتمس إنشاء محاكم خاصة بالقضايا الأسرية أسوة بما هو موجود في محافظة جدة أو مكاتب قضائية مستقلة في عدد من أحياء العاصمة المقدسة من شأنها أن تخفف الضغط على المحكمة العامة وتساعد المقيمين على إنهاء إجراءات الزواج بكل يسر وسهولة مشيرين إلى ان القضايا الأسرية تشكل أكثر من 60% من إجمالي القضايا التي تستقبلها المحاكم العامة.

وطالبوا بالسماح للمأذونين الشرعيين المعتمدين والمرخصين من قبل وزارة العدل والجهات المختصة بإجراء عقود الانكحة للمقيمين أسوة بالسعوديين مشيرين إلى أن هذا الإجراء في حالة تطبيقه سوف يسهم في التخفيف من الضغط على المحكمة العامة لافتين إلى أن المأذون الشرعي يجب أن يلزم بالمسؤولية كاملة أمام الجهات المعنية في حالة وجود أية مخالفات فيما يتعلق بعقود زواج المقيمين في حالة السماح لهم بإجراء هذه العقود.

من جهته قال رئيس قسم الدراسات والبحوث بجامعة أم القرى وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة الدكتور محمد مطر السهلي أن الجميع يلاحظ أن إجراءات الانهائات في المحكمة العامة بمكة المكرمة تشهد كثافة عالية يوميا ومن أكبر هذه الانهائات زواج الوافدين المقيمين في العاصمة المقدسة مشيراً إلى أن إنهاء قضايا الزواج أخذت حيزاً كبيراً من الجلسات.

وأضاف قائلاً، لا بد من إنشاء محكمة خاصة بالعقود والانكحة بالعاصمة المقدسة وتكون مستقلة وتحال إليها قضايا عقود النكاح والقضايا الأسرية المتعلقة مثل الطلاق والصلح وحضانة الأطفال والنفقة وكل ما يتعلق بالأسرة ووضعها المالي أو الاجتماعي أو خلافه، مشيراً إلى أن المحاكم التخصصية أضحت مطلبا ملحا وهي ستحل الكثير من القضايا التي تشهدها المحاكم ومن ذلك عقود النكاح.

## هيئة حقوق الانسان

## شقيق "قتيلة السلاسل": الصعود لسطح المنزل سبب الجريمة قال إن والده عذب البنات بعد علمه بصعودهن إلى سطح المنزل

المصدر: جريدة الوطن السبت 8 جماد اول 1435 هـ - 9 مارس 2014م

[http://www.alwatan.com.sa/Nation/News\\_Detail.aspx?ArticleID=181142&CategoryID=3](http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=181142&CategoryID=3)

أبيها: سلمان عسكر

كشفت شقيق الفتاة ريم المعذبة علي يد والدها حتى الموت في مدينة أبها، أن السبب وراء ربط والده لشقيقاته الثلاث ومنهن المتوفاة ريم، هو أن جاره أبلغه بأنه شاهد البنات على سطح المنزل مما دفع الأب لضربهن وربطهن في النوافذ بالسلاسل. وأضاف شقيق البنات المعذبات "محمد" لـ "الوطن": "السلاسل" في المنزل وسأدل الجهات الأمنية عليها، واصفا والده بـ"المتشدد" و"العنيف"، وأنه طرده من المنزل قبل 9 سنوات. وتابع "فصل والدي شقيقتي من المدرسة ومنع التلفزيون، بينما كانت غرفة زوجته تعج بكل أنواع الأجهزة"، مضيفا "أثناء زيارتي السرية لشقيقتي، رأيت آثار التعذيب، وحاولت الإبلاغ، إلا أنهم منعني خشية زيادة التعذيب، وعندما علم أبي عذبهن أكثر". وقال مستغربا "والدي كان يعذبهن، ومن ثم يندم ويكي ويعالج جروحهن".

علمت "الوطن" أن السبب وراء تعذيب مواطن بمدينة أبها لبناته الثلاث ما أدى إلى وفاة إحداهن، هو أن جاره وشى له بأنه شاهد بناته على سطح المنزل مما دفع الأب لمعاقبتهن وربطهن في النوافذ وضربهن عقابا لهن. إلى ذلك، كشفت شقيق البنات المعذبات "محمد" في حوار أجرته مع "الوطن" أن أداة التعذيب والقتل "السلاسل" توجد في المنزل وليس في محرقة خارج المدينة كما ادعى الأب الموقوف على ذمة التحقيق. وقال محمد: أنا أعرف أين يخبئ والدي تلك السلاسل وسأدل الجهات الأمنية على مكانها.

ووصف محمد والده بالعنيف وأنه طرده من المنزل قبل تسع سنوات عندما كان يدرس في الصف الثاني المتوسط، وكان يضربه بالسلاسل والمفكات وأنه تعرض لعنف أسري شديد. وقال "كنت مشردا أنام في المساجد وتحت الكباري، فسافرت إلى الرياض حيث أصدرت هويتي الوطنية هناك، وكنت أريد التقدم بشكوى لحقوق الإنسان ولكنني خشيت أن لا يؤخذ كلامي على محمل الجد".

وتابع: "فصل والدي شقيقتي من المدرسة ومنع التلفزيون وجميع وسائل الترفيه، بينما كانت غرفة زوجته تختلف عن باقي غرف المنزل فيها تجد تلفزيون "بلازما" وثلاجة، وعلى النقيض تماما لا تجد في ثلاجة المطبخ أي شيء من الأكل ولا توجد أيضا أي وسيلة ترفيه داخل المنزل".

وأضاف محمد أنه أثناء زيارته لشقيقاته اطلع على أحوالهن وحاول إبلاغ حقوق الإنسان، فعندما علم بذلك مارس أنواع التعذيب والضرب ضدهن، فما كان منهن إلا أن اتصلن بأخيهن وطلبن منه ألا يخبر أحدا حتى لا يتعرضن للتعذيب. وقال "للأسف لم تكن لدي أي قناعة بأن حقوق الإنسان ستحميهن"، مشيرا إلى أن والده كان متناقضا في تصرفاته فكان يعذب البنات، ومن ثم يندم على ذلك فيعالج جروحهن ويحضر الهدايا لهن.

وكشف محمد أنه وشقيقاته حرموا من لقاء والدتهم لما يزيد عن 11 عاما، وأنه أوههم بأن والدتهم متوفية. وأضاف "لم أصدق ما حدث وكيف أو همنا والدنا بأن أمنا قد ماتت.. كنا نعيش في الأوهام، فقبل أسبوع قابلت والدتي للمرة الأولى.. لم أكن أعرفها ولا أعرف شكلها وطلبت من مدير المطار أن ينادي باسمها كي أعرفها". وعن حالة الأب النفسية والعقلية، قال محمد "أبي ملتزم في صلاته ولكنه متشدد، غير متحكم بتصرفاته، ولا يعاني الجنون، ولو كان كذلك لم يكن ليعمل في إحدى الإدارات التابعة للشؤون الإسلامية بعسير".

من جهته، أكد المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور هادي بن علي الياحي أن الهيئة تأسف لما حدث للفتاة ريم (13 عاما) التي توفيت بسبب تعذيب والدها، وتتابع باهتمام بالغ مع الجهات المختصة التحقيق في ملابسات

القضية وأسبابها. وأضاف أن وفدا من القسم النسائي زار شقيقتي المتوفاة "ريم" في دار الحماية بأبها واطلع على أوضاعهما رغم سوء حالتهما النفسية. وأضاف "نتابع مع القسم النسوي تلبية احتياجاتهما وتهنئتهما نفسياً".  
وطالب اليامي بتفعيل وتطبيق توصيات نظام الحماية من الإيذاء مع الإسراع في إصدار لائحة تنفيذية فيما يتعلق بتطبيق الأنظمة، وضرورة تفعيل برامج التوعية حول العنف الأسري في المساجد والمدارس والتأكيد على دور الأسرة وحمايتها من العنف. وقال: هناك لجنة تعكف على تفعيل وتطبيق وتنفيذ توصيات ملتقى العنف الأسري المنعقد بمدينة أبها مؤخرا، والمتضمن عددا من التوصيات المهمة للحد من قضايا العنف الأسري، وتعمل الهيئة مع عدد من الجهات الحكومية بالمنطقة لتنفيذها وتفعيلها، وخاصة فيما يتعلق بالتوعية وتثقيف الأسرة من خلال المنابر التي يمكن وصول الرسالة من خلالها. ورفض اليامي قبول أو إقرار الهيئة حرمان الأطفال من والدتهم لأي سبب كان، مبينا أن للطفل حق رؤية أي من والديه متى شاء ومن يتسبب في الحرمان يجب رده بالإجراءات الشرعية.  
وكانت "الوطن" قد نشرت خبر تعنيف أب لبناته الثلاث بعنوان (مواطن يعترف بقتله ابنته بعد تعذيبها بالسلاسل) في الأول من مارس الجاري، حيث أقدم مواطن في العقد الخامس من عمره ومتقاعد من إحدى الإدارات التابعة للشؤون الإسلامية بعسير على قتل ابنته "ريم" التي تبلغ 13 عاما وذلك بعد أن دأب على تعذيبها هي وأختيها ( 15 و 20 عاما) مستخدما "سلاسل" لربطهن في النوافذ والأبواب.



## د. العيبان رداً على تساؤل في حلقة نقاش مجلس حقوق الإنسان المملكة حريصة على عدم تطبيق عقوبة الإعدام إلا في الجرائم الأشد خطورة والتي تهدد المجتمع

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 6 جماد اول 1435 هـ - 7 مارس 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/03/07/article916047.html>

الرياض-نايف آل زاحم  
أكدت المملكة العربية السعودية على لسان رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أن المملكة تفخر وتعزز بالشريعة الإسلامية دستورا ومنهاجا فهي كفلت تحقيق العدالة وحفظت الحقوق للجميع كونها من صنع الخالق عز وجل ولا يمكن لأحد أن يزايد على صنعة الله.  
وقال خلال حلقة النقاش التي يعقدها مجلس حقوق الإنسان بجنييف بعنوان تساؤل عن عقوبة الإعدام، اننا اذ نؤكد على احترام الحق في الحياة كونه احد الحقوق الأساسية التي كفلتها الشريعة الاسلامية، فانه لا يجب ان تنسينا الدعوات التي ينادي بها العديد من الدول والهيئات لوقف أو إلغاء عقوبة الإعدام، حقوق الأطراف الأخرى التي انتهكت من قبل الجناة، الأمر الذي يجب أن ينظر إليه بنفس درجة الاحترام والذي دعا الكثير من دول العالم إلى الاستمرار في تطبيق هذه العقوبة طبقاً لأنظمتها وقوانينها وتشريعاتها، فليس هناك نظام أو قانون دولي يلزم جميع دول العالم بذلك بل ترك الأمر لنظر كل دولة طبقاً لتشريعاتها الداخلية، والمملكة العربية السعودية تحرص على عدم تطبيق هذه العقوبة الا في الجرائم الأشد خطورة والتي تهدد امن وسلامة وحقوق المجتمع. كما نحرص على تطبيق أقصى معايير العدالة وبما يتفق مع التزاماتها الدولية. وعند إصدار أي حكم قضائي بهذه العقوبة يتم الأمر عبر ثلاثة مستويات من المحاكمات، الابتدائية ثم الاستئناف واخيراً المحكمة العليا.  
وأضاف العيبان: يؤكد وفد المملكة ما التزمت به من معاهدات واتفاقيات في مجال حقوق الانسان فانه يجدد تمسكه بسيادة حق الدولة في تطبيق تشريعاتها الداخلية والتي تأخذ بعين الاعتبار مراعاة الحقوق المتساوية لكل الأطراف، حيث كفلت أنظمة الإجراءات الجزائية والمرافعات حقوق الجاني، والمجني عليه وحقوق المجتمع وسلامته عند تطبيق مثل هذه العقوبة.



## • حقوق الإنسان“ تعالين الوجبات الغذائية في سجن نجران

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 6 جماد اول 1435هـ - 9 مارس 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140307/Con20140307682346.htm>

قايد آل جعرة (نجران)

أوفدت هيئة حقوق الإنسان أمس فريقا لمعاينة الوجبات الغذائية المقدمة لنزلاء سجن نجران العام، ورصد الوجبات الثلاث «الافطار، الغداء، العشاء» والتأكد من سلامتها.

وأكد مصدر مطلع لـ«عكاظ» أن الهيئة كلفت فريقا حقوقيا بزيارة سجون نجران، لرصد آلية تقديم الوجبات وكيفية تأمين الغذاء، ومتابعة وجبات الافطار والغداء والعشاء، مشيرا إلى أن تحرك الهيئة جاء على خلفية مقطع فيديو يوضح وجود رؤوس دجاج ملتصقة بأجسادها ضمن الوجبات المقدمة لنزلاء سجون نجران كما جاء في المقطع وعلى لسان أحد السجناء الذي حدد المكان واليوم والتاريخ والوجبة.

وأوضح لـ«عكاظ» عضو حقوق الإنسان الدكتور هادي اليامي أن الهيئة اطلعت على مقطع الفيديو الذي قام بتصويره أحد النزلاء يدعي بأنه في سجون نجران، وفي ضوئه تواصلت الهيئة مع إمارة منطقة نجران وإدارة السجون. وأضاف الدكتور اليامي أن الهيئة تتابع التحقيق والتأكد من صحة المقطع من عدمه، وفي حال ثبوت المخالفة فستتخذ الاجراءات بحق المتسببين سواء الشركة المتعهدة أو جهات اخرى، مؤكدا أن الهيئة لن تقبل مثل هذا الاسلوب في تقديم التغذية للنزلاء.

في المقابل، تواصلت «عكاظ» أمس مع الناطق الرسمي للإدارة العامة للسجون الرائد عبدالله الحربي، لمعرفة نتائج التحقيقات، فأكد بدوره أن التحقيقات لا تزال مستمرة ولم تتضح حقيقة المقطع حتى الآن. الجدير بالذكر أن «عكاظ» نشرت في عددها أمس الاول تتبع المديرية العامة للسجون مقطع الفيديو الذي تحدثت عن وجود رؤوس دجاج تحت عنوان («السجون» تتحقق من رؤوس دجاج في وجبات النزلاء).

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

## إطلاق بوابة «إسكان» للحصول على منتجات الدعم السكني

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 6 جماد اول 1435 هـ - 7 مارس 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»

تطلق وزارة الإسكان اليوم البوابة الإلكترونية لبرنامج الدعم السكني (إسكان) [www.eskan.gov.sa](http://www.eskan.gov.sa) لجميع المواطنين في كل مناطق المملكة، داعية الراغبين في الحصول على منتجات الدعم السكني ولا يملكون مسكناً مناسباً إلى التسجيل واستكمال بياناتهم عبر البوابة، وكذلك المتقدمين على صندوق التنمية العقارية من دون شرط الأرض، إذ تحتسب لهم أولوية في مقابل عدد أعوام الانتظار.

وأوضح وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي في بيان صحافي أمس، أن «بوابة إسكان» تتيح للمواطنين الذين لا يملكون سكناً خيارات عدة، تشمل الوحدات السكنية أو أرض أو قرض أو أرض وقرض، وذلك ضمن مشاريع الوزارة في كثير من مناطق المملكة.

وقال الضويحي: «التقديم متاح خلال المرحلة الأولى التي تستمر شهرين ضمن آلية الاستحقاق والأولوية، لتبدأ بعدها عملية معالجة البيانات والتحقق منها، إذ تقوم الوزارة بتطبيق آلية الاستحقاق والأولوية على جميع المتقدمين ممن تتوافر فيهم شروط الاستحقاق المنصوص عليها في تنظيم الدعم السكني الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ 3-5-1435هـ». وحث وزير الإسكان المواطنين الراغبين في الدعم السكني على التأكد من صحة البيانات المدخلة والمستندات الرسمية المطلوبة عند التسجيل، مع الإقرار الإلكتروني بصحة البيانات وإكمال كل إجراءات التقديم من خلال المنصة الإلكترونية، ن دون حاجة إلى زيارة مقرها أو أفرعها.

وأضاف أن بوابة «إسكان» تعمل على جمع وتدقيق ومعالجة بيانات المتقدمين ومطابقتها مع شروط الاستحقاق ومعايير الأولوية، لافتاً إلى أن شروط الحصول على الدعم السكني التي تهدف إلى وصول الدعم السكني لمستحقيه «تنص على أن تكون للمتقدم أسرة، وأن تكون الأسرة مقيمة في المملكة، وأن يكون عمر المتقدم 25 عاماً وأكثر، ولا يكون أحد أفراد الأسرة مالكاً لمسكن مناسب أو سبق لأيّ منهم ذلك خلال الأعوام الخمسة السابقة لتاريخ تقديم الطلب، وعدم الاستفادة السابقة من برنامج دعم سكني حكومي أو خاص أو مدرجاً فيه، إلى جانب استمرارية توافر جميع الشروط من وقت تقديم الطلب إلى حين تخصيص الدعم السكني».

وتتيح البوابة «إسكان» التقديم لكل مواطن (زوج أو أب)، أو من المرأة (زوجة أو أم تعول أبناءها كالأرملة والمطلقة التي مضى على طلاقها عامان)، أو من أخوة مجتمعين توفي والداهم، أو من ينوب عنهم شرعاً، ويمكن لجميع المتقدمين متابعة طلب التقديم والاستفسار عبر بوابة «إسكان» أو من طريق الرقم الموحد 920002431.

وعلى صعيد متصل، ناقش وزير الإسكان الدكتور شويش بن سعود الضويحي، خلال لقائه أعضاء المجلس البلدي لبلدية محافظة الحلوة برئاسة رئيس المجلس عبدالله الخريف أمس، استعراض الحاجات الإسكانية بالمحافظة، وفقاً للإحصاءات السكانية والمساكن، وسبل التعاون بين البلدية والوزارة في ما يخدم المواطنين في المحافظة.

وأكد الضويحي أن وزارة الإسكان عملت على توزيع المشاريع الإسكانية في جميع المناطق بألية تكفل العدالة والشفافية لمن يستحق، مع مراعاة عدد أفراد الأسرة وسن المتقدم وحالات الإعاقة والحال الاجتماعية للأسرة بمكوناتها.

## رئيس 'نزاهة' يرصد الكتب التي تتحدث عن الفساد للاستفادة منها في 'معرض الكتاب'

المصدر: جريدة الحياة السبت 7 جماد اول 1435 هـ - 8 مارس 2014م  
[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»

زار رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» محمد الشريف اليوم (السبت) معرض الرياض الدولي للكتاب في دورته الحالية 2014-1435 هـ، وتجول في المعرض متبعاً سير العمل في جناح نزاهة ومجيباً على تساؤلات بعض زوار المعرض الذين قدموا على الجناح، فعرفهم بدور نزاهة وما تقوم به في محاولة القضاء على الفساد بثتى أنواعه في بلادنا. وأكد الشريف أن معرض الكتاب تجاوز الإطار المحلي والعربي إلى العالمي، وأصبح علامة فارقة في عالم المعارض العالمية، حتى أن الكثير من الدول العالمية يعرض ناشروها مشاركتهم في هذا المعرض الذي أصبح سوقاً رائجة للكتاب في العالم، مبيناً أنه في ظل وجود هذا العدد الكبير من الجمعيات والدور فإن هذا المعرض ظاهرة تفتخر بها المملكة بوجه عام والرياض بوجه خاص.

وأشار إلى أن المعرض يتميز بوجود مصادر عديدة يحويها المعرض لمن أراد أن يتتقف، ومن يريد الإطلاع على مجالات المعرفة.

وأفاد رئيس نزاهة أنه قام بتكليف من يقوم برصد الكتب التي تتحدث عن الفساد سواءً كانت هذه الكتب محلية أو عربية أو عالمية، ويتم جمعها للاستفادة منها وكذلك للاستفادة منها في مكتبة الهيئة.

وقال الشريف: «إننا نرى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد حاضرة في أذهان النسبة العظمى من المواطنين والمثقفين والموظفين ويعرفون ما هو واجب الهيئة، من خلال تفهمهم لما تقوم به من خلال الإستراتيجية في مكافحة الفساد التي أوجبت على الكل الإسهام في مكافحة الفساد».

وعبر في ختام تصريحه عن شكره لكل القائمين على المعرض والمساهمين فيه في كل المجالات هذا العمل الجبار الذي يقومون به.

## «الشورى» يدعو «الغذاء والدواء» إلى إيجاد بنية تحتية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 8 جماد اول 1435 هـ - 9 مارس 2014م  
[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»

يصوت مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ 19 التي يعقدها غداً (الإثنين) على توصيات لجنة الشؤون الصحية والبيئة، تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للغذاء والدواء للعام المالي 1433-1434 هـ، وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظر اللجنة في شأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملاحظات على التقرير أثناء مناقشته في جلسة سابقة.

وأكد المجلس في بيان أمس، نقلته وكالة الأنباء السعودية، أن اللجنة أوصت الهيئة العامة للغذاء والدواء بالعمل على «إيجاد البنية التحتية التي تحتاجها وتوفير القوى البشرية المؤهلة واستكمال الجاهزية الفنية ووضع جدول زمني لتسليم المهام

المناطة بها في ضوء ذلك»، كما طالبت اللجنة في توصياتها الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية «لتشديد الرقابة على أداء مراكز التجميل وما تسوقه وتستخدمه من مواد التزيين».

إلى ذلك، يستمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون المالية في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية للعام المالي 1433-1434هـ، كما يناقش المجلس خلال الجلسة تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة في شأن التقرير السنوي لهيئة المساحة الجيولوجية السعودية للعام المالي 1433-1434هـ، وتقرير اللجنة الخاصة، في شأن دراسة مشروع «نظام حماية اللغة العربية في المملكة العربية السعودية» المقدم من عضو المجلس الدكتور سعود السبيعي وفق المادة 23 من نظام مجلس الشورى. وفي جلسة المجلس الثلاثاء المقبل، يستمع الأعضاء لوجهة نظر لجنة حقوق الإنسان والعرائض في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للعام المالي 1433-1434هـ، كما يناقش المجلس خلال الجلسة تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة في شأن مشروع نظام الغذاء المعاد دراسته عملاً بالمادة 17 من نظام المجلس، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن مشروع لائحة جمع التبرعات وصرفها للوجوه الخيرية داخل المملكة، وتقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن مقترح تعديل نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 85) وتاريخ 26-1-1428هـ بإضافة حكم جديد إلى عجز المادة الـ 54، والمقدم من عضو المجلس الدكتور مفلح الرشدي وفقاً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى.



## فاجعة جدة: جرائم الرشوة والتزوير تستحوذ على

### ملفات 302 متهم

المصدر: جريدة الحياة الاحد 8 جماد اول 1435هـ - 9 مارس 2014م  
[اضغط هنا](#)

جدة - أحمد الهلالي

في الوقت الذي أنهت الجهات المختصة تحقيقاتها مع 302 متهم في كارثة السيول التي ضربت محافظة جدة أواخر عام 2008، كشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة» أن جرائم «الرشوة» و«التزوير» و«استغلال النفوذ الوظيفي» استحوذت على ملفات القضايا التي وجهت للمتهمين من بينهم سعوديون ومقيمون وردت أسماؤهم في مقدمة قرارات الاتهام لمحاسبة المتورطين في الكارثة.

وأوضحت المصادر أن التحقيقات بينت أن جريمة «الرشوة»، و«التزوير» كانت الأبرز في ملفات القضايا التي أحيلت إلى المحكمة الإدارية في محافظة جدة، إذ جرت محاكمة أعداد كبيرة من المتهمين، وصدرت أحكام بالبراءة، والإدانة لبعض المتهمين بينهم موظفون حكوميون، وآخرون يعملون في المجال الرياضي.

وأكدت أن المتهمين كان هدفهم الأبرز هو «جمع الأموال» بأي طريقة كانت، مشيرة إلى أن اتهامات وجهت إليهم أيضاً تتمثل في مخالفة نظام مباشرة الأموال العامة، ومخالفة نظام المناقصات الحكومية وإساءة استخدام السلطة الإدارية.

ولفتت المصادر إلى تهم أخرى وجهت لبعض المتهمين أبرزها غسل الأموال وأحيلت إلى المحكمة الجزائية بجدة، وتسلم الرشوة، والتزوير، والتسبب في إتلاف الأموال العامة، وأحيلت إلى المحكمة الإدارية بجدة.

وشملت التحقيقات التي تضمنتها مرحلة جمع المعلومات استجواب أمين سابق لمحافظة جدة وتمت إدانته بحكم ابتدائي يتضمن السجن ثمانية أعوام، ورياضيين معروفين، إذ أدين البعض منهم بالسجن ثلاثة أعوام، فيما تمت تبرئة البعض من الشخصيات الرياضية بحكم اكتسب القطعية بعد تصديقه من محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة مكة المكرمة.

كما شملت التهم مديراً سابقاً لفرع وزارة خدمية، وكاتب عدل، وعداداً من وكلاء أمانة جدة، ومهندسين، ورجال أعمال شاركوا في عمليات الرشوة وغيرها من التهم الأخرى.

وأضافت المصادر أن الرشوة هي الجريمة الأكثر توجيهاً للمتهمين، وهي في العادة المطلوب، لأن غاية مخالفة النظام أو الجنابة هي النفع الذي يعود على الشخص.

وسجلت جلسات محاكمة المتهمين الثمانية إنكاراً ونفيًا للتهم التي وجهت ضدهم من المدعي العام في هيئة الرقابة والتحقيق، في حين تمسك «المدعي» وأصر على جميع الاتهامات التي تضمنتها اللائحة مطالباً بمعاقتهم وفقاً لنص المادتين (1، 3، 11، 12، 15) من نظام مكافحة الرشوة الصادر بالأمر السامي الكريم رقم م / 36 وتاريخ 29 / 12 / 1412 هـ والفقرة رقم (1) من المادة الأولى من المرسوم الملكي رقم 43 لعام 1377 هـ والتي تصل في حال ثبوتها على المتهمين بالسجن إلى حوالى 10 أعوام لكل متهم.

وينص نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي ممثلاً في مادته الأولى على أن كل موظف عام طلب لنفسه، أو لغيره، أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته، أو يزعم أنه من أعمال وظيفته، ولو كان هذا العمل مشروعاً، فيعتبر مرتكباً ويعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز 10 أعوام، وبغرامة لا تزيد على مليون ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين، ولا يؤثر في قيام الجريمة تجاه قصد الموظف إلى عدم القيام بالعمل الذي وعد به. كما نص على أن المرتشي يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا النظام من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد في حق موظف عام ليحصل منه على قضاء أمر غير مشروع، أو ليحمله على اجتناب أداء عمل من الأعمال المكلف بها نظاماً.

وفي ما يتعلق بجريمة إساءة استخدام السلطة التي اتهم بها الأشخاص، نص النظام على: «إذا كان استغلال النفوذ يعني استخدامه للحصول على منفعة أو غاية، فإنه يتفق مع غالبية جرائم الوظيفة العامة، في ما يتعلق بالمقابل الذي يحصل عليه المستغل لنفذه، ولهذا نجد أن هذه الجريمة متداخلة مع جرائم الوظيفة خصوصاً الرشوة».



## ميشال أوباما تمنح لقب «أشجع امرأة في العالم» لطبيبة سعودية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 8 جماد اول 1435 هـ - 9 مارس 2014 م  
[اضغط هنا](#)

واشنطن - «الحياة»  
منحت السيدة الأميركية الأولى ميشال أوباما الليلة الماضية لقب «أشجع امرأة في العالم» للطبيبة السعودية ومستشارة مجلس الشورى الدكتورة مها عبدالله المنيف.  
وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة إن الدكتورة المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني مها المنيف عملت لنشر الوعي فيما يتعلق بالعنف الأسري وضحايا التعدي على الأطفال ودعمت ضحايا التعدي.  
وأوضح المتحدث أن برنامج الأمان الأسري الوطني وضع برنامجاً للحماية والإبلاغ عن إحصائيات العنف الأسري والتعدي على الأطفال في المملكة وقدم خدمات لضحايا الإعتداء تبنى من خلاله مجلس الوزراء تشريعاً بارزاً لمعالجة هذه القضايا، كما قام بدور مهم بوضع مسودة وتقديم المشورة حول نظام الحماية ضد الاعتداء والعنف الأسري الذي عرف وجرم العنف الأسري لأول مرة في المملكة.  
مما يذكر فإن لقب «أشجع امرأة في العالم» منح لعشر نساء من أوكرانيا وأفغانستان وفيجي وجورجيا وجواتيمالا والهند ومالي وطاجيكستان وزيمبابوي

## تحت رعاية صيثة بنت عبدالله.. ملتقى المرأة يفتح ملف عمل

### السيدات

## مختصون ومختصات يطالبون بتعزيز عمل المرأة من المنزل

## وحمايتها في بيئات العمل المختلفة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 6 جماد اول 1435 هـ - 7 مارس 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/03/07/article916046.html>

الرياض - إسماعيل الأنصاري، عدسة - بندر بخش  
تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة صيثة بنت عبدالله بن عبدالعزيز انطلقت مساء أمس فعاليات ملتقى المرأة السعودية الثاني مالها وما عليها بشعار (المرأة العاملة حقوق وواجبات) وبحضور كبير من الأكاديميين ومسؤولي الوزارات والمهتمين بقضايا المرأة من الجانبين، انطلقت أمس الأول فعاليات الملتقى الثاني للمرأة السعودية بعنوان المرأة العاملة حقوق وواجبات بقاعة الملك فيصل بفندق الانتركونتننتال.

وأكدت الدكتورة نورة العمر مديرة اللجنة النسائية بمركز باحثات لدراسات المرأة وعضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود أن هذا الملتقى يهدف للتباحث بين العلماء والمفكرين والمختصين والمختصات في شؤون المرأة للخروج بتوصيات تفيد المرأة في عملها وترشدها فيه لأبرز حقوقها والواجبات المنتظرة منها.

وقالت: "لابد من إعادة النظر وترتيب المناسب من الحلول قبل أن يتفاقم الوضع ويتأزم، ولقنت الى دراسة أقامها مركز باحثات عن واقع المرأة السعودية، أظهرت فيما يتعلق بعمل المرأة نتائج منها ان 47.1% من عينة الدراسة ترى أن الرجل أحق بالفرص الوظيفية من المرأة لطبيعة الالتزامات المترتبة عليه، فيما يرى 45% من السيدات أن الأمن الشخصي أحد معوقات عمل المرأة، ويرى 36.1% أن عمل المرأة قد يؤدي للاختلاط ثم الخلوة غير الشرعية.

[المشرف العام على الملتقى يتحدث للزميل الانصاري]

المشرف العام على الملتقى يتحدث للزميل الانصاري

من جانبه شدد الدكتور عبدالله عبداللطيف مستشار وزير العمل ورئيس الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية على ضرورة فصل المرأة عن المجالات المختلفة حفاظا عليها وعلى دينها وأسرته ومساندتها للعمل في بيئة محتشمة وبعيدة عن كل مايسبئ لها.

وفي تصريح للصحفيين أوضح المشرف العام على الملتقى د.فؤاد العبدالكريم أن توسع مجال توظيف المرأة نتج عنه توسع المشاكل التي تضيقها شخصياً او في وسيلة نقلها أو بساعات العمل مشيراً الى انه حان الوقت ليفتح هذا الملف بكل وضوح ويناقش بطريقة علمية.

وفي سؤال ل"الرياض" عن أبرز اسهامات المركز في تشجيع المرأة بممارسة العمل أكد العبدالكريم أن المركز متخصص في مساندة المرأة في حقها الشرعي وحقها الذي كفلها له النظام في جميع مجالاتها للحيلولة دون ظلمها وهضم حقها مؤكداً بأنه لا يوجد نظام صادر وفيه مخالفة شرعية وانما الخلل في التطبيق.

وكانت جلسات الملتقى قد ناقشت العديد من اوراق العمل منها المرأة العاملة المفاهيم وتطوير اللوائح، وأنظمة تشغيل المرأة قراءة في نظام العمل السعودي، إضافة الى عدد من اوراق العمل والمدخلات التي اثرت موضوع الملتقى.

[د.العبدالكريم خلال الحفل]

د.العبدالكريم خلال الحفل

كما طرح المشاركون والمشاركات في اليوم الثاني للملتقى أمس ورقة تحدثت عن " خصوصية المرأة العاملة في لوائح عقود المنشآت " وورقة عن " التحرش الجنسي بالمرأة العاملة في بيئة العمل من منظور الاختلاط التفاضلي " أكدت أن

التحرش الجنسي بالمرأة العاملة يعد من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تتطلب جهوداً كبيرة لمعالجته لتحسين بيئة عمل المرأة غير الأخلاقية قد تزداد بشكل أوسع وأكبر نتيجة طبيعة العمل بين المرأة والرجل، كما تناولت ورقته "الأثار المترتبة على خروج المرأة للعمل" وتحدثت الورقة عن الأثار الإيجابية، والسلبية المترتبة على خروج المرأة للعمل. كما قدمت في الملتنقى ورقة عن "المرأة العاملة في الاتفاقيات الدولية" أوضحت فيها أن حقوق الإنسان في الإسلام تركز على أربع قواعد أساسية هي: الحق والمسؤولية والدور والعلاقة، كما عرضت ورقة بعنوان "عمل المرأة من منزلها بأجر"، وورقة عن "دور وسائل الإعلام الاجتماعي في تسهيل عمل المرأة من منزلها" أوضحت أن التكنولوجيا الحديثة تقوم بتسهيل انفصال العامل عن موقع العمل الرسمي من خلال تسهيل عملية الاتصال.



## وزارة البلديات توقع اتفاقية في مجال المعلومات مع وزارة الداخلية لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 6 جماد اول 1435 هـ - 7 مارس 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/03/07/article916033.html>

وقعت وزارة الشؤون البلدية والقروية ممثلة في مركز المعلومات البلدية ووزارة الداخلية ممثلة في مركز المعلومات الوطني اتفاقية تعاون "الاستعلام والتحقق من البيانات" التي تتيح تبادل المعلومات المتوفرة لدى الوزارتين بما يحقق التكامل بين أجهزة الدولة والارتقاء بمستوى ودقة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين. وقع الاتفاقية من جانب وزارة البلديات المهندس سلطان بن محمد السيار مدير عام مركز المعلومات البلدية، ومن جانب وزارة الداخلية اللواء الدكتور طارق بن عبدالله الشدي مدير عام مركز المعلومات الوطني، وذلك بمبنى وزارة الشؤون البلدية والقروية بالرياض في حضور عدد من المسؤولين من الجانبين. وبموجب الاتفاقية يتم تبادل المعلومات وبيانات المواطنين والمقيمين بين الطرفين بهدف التحقق والاستعلام عن البيانات المتوفرة لديهما وتحديث بيانات المواطنين والمنشآت لتحقيق تطابق ودقة البيانات بين قطاعات الدولة، كما تشمل الاتفاقية إطلاق خدمات الكترونية تساهم في تسهيل معاملات المواطنين والمقيم والاستفادة من أنظمة المعلومات الرقمية لتوثيق العمل بشكل آلي ودقيق، كما شاهد وفد وزارة الداخلية عرضاً مرئياً عن برنامج "بلدي" الالكتروني الذي تعتمده الوزارة لإطلاقه قريباً بهدف الاستفادة من تقنيات الاتصال الحديثة في التنسيق بين الأجهزة المعنية من أجل تكامل المعلومات والبيانات وتقادي الازدواجية والتكرار في قواعد البيانات، وتسهيل الربط المعلوماتي فيما بينها، وتوحيد المصطلحات والأسماء والتعريفات المستخدمة في جميع أنظمة المعلومات البلدية، كما يتيح النظام للمواطنين التواصل مع كافة المجالس البلدية وتقديم الطلبات والاقتراحات والشكاوى بشكل الكتروني ومعرفة ما تم عليها من إجراءات، وطلب عرض موضوع على المجلس. وأوضح مدير عام مركز المعلومات الوطني اللواء الدكتور طارق بن عبدالله الشدي أن التحقق من المعلومة أصبح مطلباً رئيسياً وضرورياً لوزارة الداخلية وكافة الجهات الحكومية وخاصة التي تتعامل مباشرة مع المواطنين، مضيفاً أن اتفاقية تبادل المعلومات بين وزارة الشؤون البلدية ووزارة الداخلية يأتي انطلاقة من الرغبة المشتركة في تكامل وتطابق المعلومات بهدف التحقق من هوية الشخص الذي يتقدم لطلب خدمة من وزارة الداخلية أو من البلديات والتأكد من صحة بياناته وهو ما من شأنه الحد من عمليات التزوير، مشيداً ببرنامج بلدي الالكتروني الذي تقوم الوزارة على تطويره، واصفاً إياه بأنه برنامج واعد في مجال التقنية.



## وزير الصحة ل "الرياض": نعزز شعار "المريض أولاً" .. ونتيح

### للممارسين مصدرين للمعلومات الطبية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 جماد اول 1435 هـ - 9 مارس 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/03/09/article916559.html>

الرياض - محمد الحيدر

أطلق وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة مؤخراً خدمة الوصول إلى محتوى قواعد بيانات المصادر العالمية للمعلومات الطبية.. من خلال اشتراك الوزارة في أهم موقعين في هذا المجال. يأتي ذلك في خطوة تعكس حرص وزارة الصحة على رفع مستوى الممارسين الصحيين والعاملين في المجال الصحي، وتجويد الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين بأعلى مستويات الجودة العالمية لتحقيق شعار "المريض أولاً". وبإطلاق موقع ( UpToDate ) ومجموعة المجلة الطبية البريطانية ( BMJ ) أمكن لجميع الممارسين الصحيين والمختصين في القطاعات الصحية الحكومية والخاصة الوصول مجاناً إلى الموقعين. وأوضح د. الربيعة في تصريح ل "الرياض" أن توفير هذه الخدمة يأتي في إطار حرص الوزارة على رفع مستوى كافة الممارسين الصحيين والعاملين في المجال الصحي وأداء مهامهم على أكمل وجه، من خلال رفع مستواهم العلمي، وتطوير كفاءاتهم وخبراتهم، بما ينعكس على تجويد الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين بأعلى مستويات الجودة العالمية لتحقيق شعار "المريض أولاً".

وقال: إن موقع ( UpToDate ) و BMJ يُعدان أهم مصدرين من مصادر المعلومات الطبية في العالم المبنية على الأدلة والبراهين ويحظيان بثقة الأطباء في العالم، حيث يستخدمان كمرجعين في اتخاذ قرارات الرعاية الصحية الصائبة وكمصدرين أساسيين لاكتساب المعرفة الطبية لهم في مجال الرعاية الصحية حيث يبلغ حجم المعلومات الطبية بهما ما يزيد على 10 ملايين معلومة.

وأشار إلى أن اشتراك الوزارة في هذين الموقعين وتقديمهما مجاناً للممارسين الصحيين في القطاعين الصحي العام والخاص، يأتي من حرصها الدائم على رفع مستواهم العلمي، وتوفير كل السبل لتطوير كفاءاتهم وخبراتهم العملية، متمنياً بأن يكون هذان الموقعان خير معين لهم في أداء عملهم بالمستوى المطلوب. من جانب آخر أوضح وكيل الوزارة للتخطيط واقتصاديات الصحة الدكتور محمد بن راشد اليماني أن إطلاق الخدمة أتاح للمستخدمين من منسوبي الوزارة ومنسوبي القطاعات الصحية الحكومية الأخرى والخاصة فرصة الاطلاع على المزايا التي يوفرها الموقعان، وهي متاحة عند الدخول إلى الموقع على الانترنت أو السجل الطبي الإلكتروني ( EMR ). وأضاف د. اليماني أن الممارس والمتدرب والطالب في مختلف التخصصات الطبية والصحية يمكنهم طرح الأسئلة والحصول على إجابات فورية باستخدام مختلف وسائل الاتصال الحديثة بما فيها الحاسب الآلي والأجهزة الكفية والاستفادة منه في اتخاذ أفضل قرار طبي أو للتثقيف من أي مكان في المملكة، كما يمكن للممارس استخدام قواعد بيانات في معرفة تفاعلات الأدوية والأعشاب مما يرفع مستوى سلامة المرضى ويقلل احتمالات حدوث الأخطاء الطبية أو الدوائية.

## ضمن توصية تبنتها لجنته لحقوق الإنسان تعزيزاً للشفافية وحفاظاً على سمعة مؤسسات الدولة "الشورى" يطالب مكافحة الفساد بقواعد للإفصاح والنشر عن القضايا التي تباشرها

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 جماد اول 1435 هـ - 9 مارس 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/03/09/article916490.html>

الرياض عبدالسلام محمد البلوي

كشفت مصادر ل"الرياض" عن تبني لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى لتوصية تطالب الهيئة الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بوضع قواعد للإفصاح والنشر عن القضايا التي تباشرها الهيئة بما لا يؤثر سلباً على تعزيز مبدأ الشفافية وسمعة مؤسسات الدولة ومصداقيتها.

التوصية قدمها رئيس اللجنة المالية الدكتور سعد مارق بالاشتراك مع الدكتور حاتم حسن المرزوقي عضو لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة وتهدف إلى تنظيم الإفصاح عن القضايا التي تكتشفها الهيئة وبما يضمن حقوق جميع الأطراف.

[ د. سعد مارق ]

د. سعد مارق

[ د. حاتم المرزوقي ]

د. حاتم المرزوقي

ميررات التوصية أشارت إلى أن من واجب الهيئة الإفصاح عن اي قضايا فساد تكتشفها لكنها شددت على أهمية أن يكون هذا الكشف وفق معايير واضحة تحدد متى يتم اعلام الرأي العام بتفاصيل القضية لتضيف مصداقية اكثر على ما ينشر ولحماية الأطراف ذوي العلاقة وخلصت التوصية التي تخضع للمناقشة قبل التصويت عليها إلى المطالبة الهيئة باتباع معايير مهنية وواضحة للإفصاح.

من جهتها تعود لجنة حقوق الإنسان بتقريرها وتوصياتها النهائية على التقرير السنوي للهيئة ليصوت المجلس بعد غد الثلاثاء على توصية لدراسة إنشاء مجلس أعلى للجهات الرقابية يرتبط بالملك لتوطيد مبدأ المساءلة بالدولة وزيادة التنسيق، وباقي التوصيات التي انفردت بنشرها "الرياض" وطالبت بسرعة استكمال الإجراءات النظامية المتعلقة بإصدار نظام حماية المال العام وقواعد حماية النزاهة ومنح المكافآت للمبلغين عن حالات الفساد، وقواعد إقرار الذمة المالية لبعض فئات العاملين في الدولة، وآلية صرف المكافآت للمبلغين عن حالات الفساد واللائحة التنفيذية للإبلاغ عن حالات الفساد.

مقدمة التوصية: معايير الإفصاح تضيف مصداقية أكثر على ما ينشر وتحمي الأطراف المعنية توصيات لدراسة إنشاء مجلس أعلى لجهات الرقابة وتضمين الأنظمة عقوبات التشهير للمدانين بالفساد وشددت التوصيات التي تنتظر التصويت عليها فقط لإقرارها على تصميم برامج تدريبية موجهة لجميع موظفي الدولة ومرتبطة بالتعيين للموظفين الجدد في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات ذات العلاقة، واستحداث أقسام نسائية لها في مقرها الرئيس وفروعها، وذلك من منطلق تحري أوجه الفساد في جميع الجهات الحكومية بما في ذلك الأقسام والجهات النسائية.

وطالبت لجنة حقوق الإنسان في توصيتها السابعة بمراجعة الأنظمة ذات العلاقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد واقتراح تعديلها، لتضمنها عقوبة التشهير بمن تثبت إدانتهم بارتكاب جرائم تتعلق بالفساد وذلك كعقوبة تبعية، حيث ترى اللجنة أهمية التشهير بالمتهمين بقضايا الفساد لإعلاء هيبة الدولة وردع كل من تسول له نفسه التعدي على الممتلكات العامة والمال العام بعد التأكد من استيفاء الأدلة وفق الضوابط القانونية.



## سفارة المملكة في كندا تتابع مجريات التحقيق حول وفاة طفل

### سعودي في دار رعاية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 جماد اول 1435هـ - 9 مارس 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/03/09/article916539.html>

كندا - علي يعقوب  
أكدت سفارة خادم الحرمين الشريفين في العاصمة الكندية أوتاوا أنها تتابع مجريات التحقيق الذي تقوم به الشرطة الكندية حول حالة وفاة طفل سعودي رضيع يبلغ من العمر أربعة أشهر. حيث توفي الطفل في إحدى دور الرعاية النهارية في مدينة تورنتو بتاريخ 2014/2/14م.  
وأشارت السفارة إلى أنها سبق أن قامت بترحيل جثمان الطفل إلى المملكة بناء على رغبة والديه ورافق الجثمان والدا الطفل اللذان يدرسان كطالبيين مبتعثين في دولة كندا. كما قامت بتقديم واجب العزاء لهما ممثلة بسفير المملكة في كندا الأستاذ نايف السديري. وجرى في حينه تكليف محامي السفارة بمتابعة التحقيق مع السلطات الكندية، ولازالت السفارة تنتظر انتهاء التحقيق لتقوم على ضوئه باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن.  
وفي الشأن ذاته، قالت تقارير إن دار الرعاية التي توفي فيه الطفل في مدينة تورنتو غير مرخص من الحكومة الكندية، أي أنها بيت يدار من قبل امرأة لم تحصل على رخصة مزاوله العمل في شقتها الخاصة. كما أصدرت الحكومة الكندية بياناً أكدت فيه بضرورة التأكد من أن دار الرعاية مرخصة وحاصلة على شهادات معترف بها من المؤسسة الخاصة. مشيرين إلى أن عدد وفاة الأطفال بمدينة تورنتو في الحضانات غير المرخصة وصل إلى أربع وفيات خلال تسعة أشهر فقط.



## الشورى يدرس مقترحاً لعلاج التجمد الوظيفي للمعلمين

### والمعلمات

المصدر: جريدة المدينة السبت 7 جماد اول 1435هـ - 8 مارس 2014م

[اضغط هنا](#)

تحرير - جابر المالكي - الرياض

تدرس لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى حاليًا مقترحًا لتعديل الفقرة (ب) من المادة السادسة من لائحة الوظائف التعليمية، وبعد انتهاء اللجنة من دراسة المقترح دراسة شاملة ومعمقة ستعود إلى المجلس بتقريرها بشأنه لمناقشته، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب بشأن مقترح التعديل.

ويشير النص الحالي للفقرة المطلوب تعديلها إلى أن من يصل إلى نهاية المستوى السادس يستمر في منحه زيادة سنوية بمقدار العلاوة المحددة لذلك المستوى، وتمنح في أول محرم من كل عام وتعتبر مكافأة لا يترتب عليها تغيير في سلم الرواتب.

وأوضح مقدم المقترح الدكتور أحمد آل مفرح أن التعديل المقترح يجب أن يكون على النحو الآتي: «من يصل إلى نهاية المستويات الرابع والخامس والسادس يستمر في منحه علاوة سنوية بمقدار العلاوة المحددة للمستوى الذي يشغله وتمنح في أول محرم من كل عام وتعتبر مكافأة لا يترتب عليها تغيير في سلم الرواتب ويشترط فيها توفر الشروط المحددة لمنح العلاوة الدورية».

ولفت إلى أن وزارة التربية والتعليم تعمل حاليًا على إيجاد لائحة لرتب المعلمين تلافياً للجمود الوظيفي بحيث يتدرج المعلم من وظيفة مساعد معلم حتى يبلغ معلم أول كما هو معمول به في كثير من الدول.

وأشار إلى أن لائحة الوظائف التعليمية تتكون من 6 مستويات، حيث يعين حاملو شهادات ما دون الجامعية على المستويات الأولى والثاني والثالث، ويعين حاملو الشهادات الجامعية غير التربويين على المستوى الرابع، فيما يعين حاصلون على الشهادات الجامعية من التربويين على المستوى الخامس، ويعين ويرقى حاصلون على شهادات الماجستير أو الدكتوراة في التخصصات التربوية والتعليمية المختلفة إلى المستوى السادس.

وقال إن المستويات الأولى والثاني والثالث تتكون من 25 درجة، والرابع والخامس من 24 درجة، والسادس من 20 درجة، وتقف العلاوة السنوية عند آخر درجة لكل مستوى فيما عدا المستوى السادس الذي تستمر العلاوة السنوية فيه على شكل مكافأة.

وبيّن الدكتور آل مفرح أن مقترحه ينطلق من أهمية مواكبة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والوظيفية خلال الثلاثين عامًا الماضية منذ البدء بالعمل بهذه اللائحة، داعيًا لإعادة النظر فيها وتعديل ما يمكن تعديله خصوصًا ما يتعلق بالحافز المادي.

وأكد أن مهنة التعليم ستكون في المستقبل القريب مهنة مقننة ذات متطلبات خاصة لحفز العاملين بها ماديًا ومعنويًا، حيث سيكون الانضمام للسلك التعليمي وفقًا لاجتياز سلسلة من الإجراءات منها اختبار الكفايات، ورخصة مزاوله المهنة، وإعادة الترخيص للمهنة كل خمس سنوات وفقًا لنظام مزاوله مهنة التعليم الصادر بقرار مجلس الشورى رقم 92/ 73 وتاريخ 1433/ 7/ 2 هـ، كما ستسند مهمة الترخيص للمهنة لهيئة تقويم التعليم العام التي استحدثت بموافقة مجلس الوزراء على ما ورد في محضر اللجنة العليا للتنظيم الإداري رقم 145 وتاريخ 1433/ 10/ 23 هـ.



## الحكمة العامة تنهي 1387 قضية إصلاح في عام بحاري: أعضاء

## المصالحة والتحكيم ينظرون أكثر من 27 قضية خلال يوم واحد

## تباينت بين طلب حضانة الأطفال والنفقة والصداق

المصدر: جريدة المدينة الأحد 8 جماد اول 1435 هـ - 9 مارس 2014م

[اضغط هنا](#)

حامد الرفاعي - جدة

استطاعت مكاتب المصالحة والتحكيم بالمحكمة العامة في جدة إيجاد الحلول لـ 1387 قضية من قضايا الإصلاح الواردة إليها خلال العام المنصرم، حيث تفاوتت القضايا التي تم إنجازها ما بين دعاوى طلب حضانة أطفال وتحديد الزيارة والنفقة والمعاشرة الزوجية بالمعروف والصداق وطلب الإنقياد وغيرها من دعاوى المطالبة بأغراض الزوجية والسكن وإثبات الطلاق والخلع وفسخ النكاح والعضل ونزع الولاية لعدم الكفاءة والأهلية والمطالبة بمستندات متعلقة بقضايا زوجية، بالإضافة إلى الدعاوى المتعلقة بالميراث واستحقاقات التركة وأجرة العقار وقسمة الإيجار والقروض ومحاسبة وكيل شرعي

وقال رئيس مكتب المصالحة والتحكيم بالمحكمة العامة في جدة الشيخ عبدالرحيم بحاري لـ«المدينة» فإن عدد القضايا الواردة خلال عام 1434 هـ كانت 2361 قضية عقد لها 2954 جلسة من خلال ( 9 ) أعضاء يمثلون ( 4 ) مكاتب للإصلاح، حيث بلغت القضايا المنجزة ( 1387 ) قضية بنسبة وصل فيها الصلح بتلك القضايا إلى 75%، مبينا أن عددا من هذه القضايا تم الصلح فيها خلال جلسة واحدة بفضل الله ثم بالجهود الحثيثة للأعضاء، الذين ينظرون إلى أكثر من 22 قضية خلال اليوم الواحد وتصل في بعض الأوقات إلى 27 قضية يتم النظر فيها يوميا خاصة أن أعضاء مكاتب الصلح والتحكيم يتميزون بكفاءات عالية ساعدتهم على التعامل مع القضايا الواردة لهم ومعالجتها بمهنية عالية ودراية، مؤكدا القضايا غير المنجزة من العدد الإجمالي للإحصائية يعود إلى عدم مراجعة أطراف الدعاوى لمكاتب الصلح، بالإضافة إلى أن بعض تلك القضايا أبدى فيها المدعي عدم رغبته بالصلح، والذي لا يتم مباشرته إلا في حالة موافقة أصحاب تلك القضايا له.

وأشار بحاري إلى أن إشراك العنصر النسائي لديهم يكون وريادا في بعض القضايا، خاصة التي يكون أحد أطرافها من النساء شريطة أن تتميز المصلحة بالكفاءة العلمية والشرعية، التي تساعد في النجاح والمساهمة في حل القضية ولأمان في الاستعانة بالمرأة، التي تفيد في حل القضايا وقد تم الاستعانة بأحد المحترفات في السنوات الماضية، وكانت لها جهود في إيجاد الحلول للقضايا التي شاركت فيها، بالإضافة إلى أنه تم أيضا في إحدى السنوات الماضية بالتزامن مع النظر في قضية أسرية الاستعانة بأخصائية من إحدى المؤسسات التطوعية الرائدة في مشروعات إصلاح ذات البين مشيرا إلى أنه في الوقت الحالي لا يوجد لديهم موظفات من العنصر النسائي، مشيرا إلى أن قسم الإصلاح والتحكيم يشهد تطورا ملحوظا، حيث تم مؤخرا زيادة مكاتب الصلح إلى 6 مكاتب يعمل فيها حتى الآن 11 عضوا و4 محترفين.



## الصحة للإدارات: أعطوا الموظفين حقهم دون منازعات

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 6 جماد اول 1435 هـ - 7 مارس 2014م

[اضغط هنا](#)

عواض الخديدي- نايف الحربي - الطائف - الرياض  
أبلغت الإدارة القانونية بوزارة الصحة الشؤون الصحية بمحافظة الطائف أن الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية بديوان المظالم حول حالات صرف البدل تعتبر سابقة يستند عليها، مشددة على أن يعطى كل ذي حق حقه دون اللجوء للمنازعات الحقوقية لدى المحاكم الإدارية.  
وجاء هذا ردًا على طلب صحة الطائف إبداء رأيهم النظامي حول إمكانية صرف بدل النفسية للموظفين والعاملين بمستشفى الصحة النفسية بمحافظة الطائف ممن هم على غير ملاك المستشفى.  
إلى ذلك قررت الوزارة تحويل الوظائف الشاغرة والمشغولة بوافدين لبرنامج التشغيل الذاتي. وبين وكيل الوزارة المساعد للإمداد والتشغيل إبراهيم بن سعيد حافظ أن المرحلة الأولى في التشغيل الذاتي للمستشفيات حاليًا تتضمن انتقال الوظائف الشاغرة والوظائف المشغولة بغير السعوديين، وأما المرحلة الثانية فسيتم فيها حصر الوظائف المشغولة بالسعوديين حسب فئاتهم ومقارنتهم بالمعايير بها.  
من جهته، أوضح المشرف العام على الإدارة العامة لبرامج التشغيل الذاتي الدكتور خالد بن خضر أنه بعد عقود مرت بها الوزارة في تجربة العديد من منهجيات التشغيل بالمستشفيات مرورًا بالتشغيل الكامل للشركات والتشغيل الجزئي لبعض

مرافق الوزارة، فقد استدعى الأمر ضرورة إيجاد بديل يحقق للمرافق الصحية بالمملكة المرونة التشغيلية لرفع كفاءة الأداء في الخدمات الصحية المقدمة.



## أمير مكة لمديري القطاعات الحكومية: إذا خالفت التعليمات والأنظمة فأشعروني شخصياً لأن الجميع تحت النظام

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 جماد اول 1435 هـ - 9 مارس 2014م

[اضغط هنا](#)

سعيد الزهراني - الطائف

وجه صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة جميع مديري الإدارات الحكومية بالمنطقة بإشعاره شخصياً عن أي مخالفات نظامية، مشدداً على وجوب الالتزام بالأنظمة والتعليمات. وقال سموه: إنه في حال صدور ما يخالف الأنظمة والتعليمات من قبلنا وتحت توقيعنا أو من الإمارة عليكم تبليغنا شخصياً مع إيضاح المرئيات حياله تحقيقاً للصالح العام، مؤكداً سموه في تعميم وجهه أمس الأول لمديري العموم والمحافظين والأجهزة الحكومية المدنية والعسكرية ورؤساء المراكز حرصه على الالتزام بالأنظمة والتعليمات وعدم مخالفتها من أي شخص كان، مشيراً إلى أن الجميع تحت النظام والتعليمات والمحاسبة بدون استثناء. مطالباً الجميع بالتقيد بما جاء في المادة السابعة من نظام المناطق التي تؤكد على الالتزام بالأنظمة والتعليمات.



## 100 نزيل بسجن الأحساء في مسابقة القرآن والخطابة

لمصدر: جريدة المدينة الاحد 8 جماد اول 1435 هـ - 9 مارس 2014م

[اضغط هنا](#)

أحمد العبدالكريم - الأحساء

اختتمت مؤخراً فعاليات مسابقة الأمير محمد بن فهد بن جلوي للقرآن والسنة والخطابة، بإقامة منافسات المسابقة لفرع نزلاء السجن العام بالأحساء، وذلك برعاية مدير إدارة سجن الأحساء العقيد جاسر العتيبي، وحضور المدير التنفيذي للمسابقة صلاح الحمد ومنسق مسابقة نزلاء السجن العام الشيخ نايف السعيد، وشارك في هذه المسابقة (100) نزيل، اشتركوا في أفرع المسابقة الثلاثة، وأشار السعيد إلى أن الكثير من نزلاء السجن حريصون على المشاركة في مثل هذه المسابقات، وأكد على أن المسابقة ساهمت في ملئ أوقات فراغ السجناء وأحساسهم بمشاركتهم في الفعاليات المجتمعية.

## السويل: يحق للأرملة والمطلقة المعيلة التسجيل للقروض والأراضي

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 6 جماد اول 1435هـ - 7 مارس 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140307/Con20140307682339.htm>

محمد الجاسر (بريدة)

كشف لـ«عكاظ» مدير فرع وزارة الإسكان بمنطقة القصيم المهندس محمد السويل أنه يمكن للمرأة أن تتقدم عن أسرتها للحصول على القروض والتمويل والأراضي المطورة والوحدات السكنية إذا كانت هي المسؤولة عنها (كالأرملة أو المطلقة أو غيرها) التي تعول أبناءها، وبين أن أولوية الشروط للمتقدم أن يكون رجلاً متزوجاً وعمره 25 سنة أو أكثر أو مسؤولاً عن أسرة وأن لا يكون أحد أفراد الأسرة مالكا لمسكن مناسب أو سبق لأي منهم ذلك خلال الخمس سنوات السابقة لتاريخ تقديم الطلب، وألا يكون قد سبق لأحد أفراد الأسرة الاستفادة من دعم سكني حكومي أو خاص. وبين أن الوزارة ممثلة في فروعها بمختلف المناطق تبدأ اليوم في تسجيل المواطنين المتقدمين لمنح الأراضي والقروض العقارية وذلك عبر بوابتها الإلكترونية، مؤكداً أن افتتاح هذه البوابة الإلكترونية يأتي للتقديم واستكمال البيانات وإقرار الآلية في إطار حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على تلبية تطلعات المواطنين لتوفير السكن المناسب لكافة المستحقين.

وأشار إلى أن الوزارة حريصة على تعدد المنتجات بين وحدة سكنية، أرض، قرض، أو قرض وأرض معاً، مبيناً أن آلية الاستحقاق والأولوية لتنظيم الدعم السكني، تهدف لتيسير تملك الأسرة السعودية للسكن المناسب مع إعطاء أولوية للأسر الأكثر احتياجاً بما يدعم المكون الأساس للمجتمع السعودي وهو الأسرة ويرتقي بها اجتماعياً، وقال «المتقدمون الذين تتوفر فيهم شروط الحصول على الدعم السكني يتم حصولهم على الدعم الإسكاني حسب معايير أولوية الاستحقاق وهي المعايير التي تحدد نقاط أولوية الأسرة في تنظيم الدعم السكني وتشمل الحالة المالية للمتقدم وأسرتة، سن المتقدم، عدد أفراد الأسرة، الحالة الاجتماعية والصحية للمتقدم وأسرتة، إضافة لأسبقية تقديم الطلب، ضرورة التحقق من كافة البيانات المدخلة من قبل المتقدمين على الدعم السكني وفق المعايير والشروط التي تضمنتها آلية الاستحقاق، وترتبط هذه البوابة مع جميع الجهات ذات العلاقة التي لديها معلومات تفيد في تحديد حالة الأسرة ومدى حاجتها للحصول على الدعم السكني وعدم اقتصارها على أسبقية التقدم بالطلب».

وأضاف: المتقدم الذي لديه طلب قائم ورقم انتظار رسمي في صندوق التنمية العقارية «بشروط تملك الأرض» له عدة خيارات منها الاختيار بين الاستمرار في برنامج الصندوق أو الانضمام لتنظيم الدعم السكني، وفي هذه الحالة يؤخذ تاريخ تقديم طلبه السابق في عين الاعتبار، أما المتقدم الذي لديه طلب قائم عن طريق الإنترنت في الصندوق «بدون شرط تملك الأرض» يدرج ضمن طلبات تنظيم الدعم السكني ويؤخذ تاريخ تقديم طلبه السابق في عين الاعتبار، أما المتقدم الذي لم يسبق له التقديم على الصندوق، فيدرج طلبه ضمن طلبات تنظيم الدعم السكني في حالة اجتياز جميع شروط الاستحقاق. وبالنسبة للخطوات التي يجب اتباعها من قبل المتقدمين الذين تنطبق عليهم الشروط، قال «على المتقدمين تحديث بياناتهم وتسجيل المعلومات الشخصية العامة بدقة، تسجيل معلومات السكن الحالي، تحديد تفضيلات الدعم السكني المطلوب سواء كان (وحدة سكنية أو قرضاً أو أرضاً أو قرضاً وأرضاً)، ويجب أن تشمل المعلومات المطلوبة عن الأسرة والزوجة والأبناء والمعاليين بشكل يحفظ حق المتقدم، وكل معلومة لها قيمة لكل متقدم.

آلية لتنظيم المستحقين

وأوضح أن هذه الآلية تنظم المستحقين حسب معايير أولوية الاستحقاق لضمان وصول الدعم السكني للأسرة المستحقة، وأنه يمكن للمواطنين الدخول على موقع الوزارة الإلكتروني «إسكان» [www.eskan.gov.sa](http://www.eskan.gov.sa) لمعرفة تفاصيل شروط الاستحقاق ومعايير الأولوية وبوابة «إسكان» مصممة بطريقة تتيح درجة عالية من السهولة والشفافية وتسمح لجميع

المواطنين التقديم من منازلهم دون عناء وتحفظ وقت وجهد المستحقين بالتقديم عبر البوابة الإلكترونية، كذلك تم تخصيص رقم اتصال موحد ( 920002431 ) للإجابة على استفسارات المواطنين.  
وأكد أن مشاريع وزارة الإسكان بالقصيم تحتوي على أكثر من 1500 وحدة سكنية جار استكمالها واستلامها من المقاولين حسب مدة المشاريع المحددة، علما بأنه تم استلام مشروع إسكان بريدة الذي يحتوي على 381 وحدة سكنية يليها مشاريع البنية التحتية لكافة مشاريع المنطقة.



## 100 شخصية في فعاليات اليوم العالمي للمرأة بالطائف

المصدر: جريدة عكاظ السبت 7 جماد اول 1435 هـ - 8 مارس 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140308/Con20140308682681.htm>

سهى العرابي (الطائف)

تنطلق مساء اليوم فعاليات اليوم العالمي للمرأة الأول بالطائف، الذي ينظمه مركز سيدات الأعمال بالغرفة التجارية بالطائف واللجنة التجارية النسائية وأمانة محافظة الطائف وبمشاركة التنشيط السياحي وإدارة التربية والتعليم بالطائف والتي تأتي ضمن فعاليات الطائف عاصمة المصايف العربية، وذلك في فندق الانتركونتننتال ولمدة يومين.  
وتشهد المحافظة تكريم خمس شخصيات نسائية كانت الأبرز من بين 100 شخصية مرشحة كان لهن البصمة في تحقيق إنجازات عالمية ومحلية في جميع الجوانب التنموية.. فيما يأتي التكريم بناء على ما قدمته الشخصيات المرشحة من إنجازات ونجاحات متتالية.  
وأوضحت المنسقة الإعلامية للاحتفال سهى العرابي أن آلية الترشيح تعتمد على طريقة محددة من حيث الإنجاز والريادة والإبداع على أن تكون المرشحة من أوائل الحاصلات على الشهادات العلمية وتبوات مناصب وظيفية عالية في مدينة الطائف كذلك ان تكون لها خدمات مجتمعية مميزة وأن تكون من أوائل الحاصلات على السجل التجاري في مجال يخدم المرأة في مدينة الطائف.  
من جهة ثانية تنتوع الفعاليات المصاحبة لتفعيل الاحتفال باليوم العالمي للمرأة التي تشمل على الندوات والمحاضرات وورش العمل والمسابقات وغيرها، حيث سيقام ندوة بعنوان مكانة المرأة في الاسلام ودعم الملك للمرأة والنساء شقائق الرجال تقدمها كل من منيرة المعلوي وأميرة الحربي، كما تقدم فوزية العصيمي ندوة عن إنجازات المرأة السعودية وتقدم الدكتورة رؤى سليم محاضرة عن الصحة والجمال.. وتختتم المحاضرات والندوات بمحاضرة بعنوان الادخار والاستثمار تقدمها ولاء بانعمة



## يزف 11335 خريجا بجامعة المؤسس ..

# أمير مكة للجنة التثمين: لا أقبل بغير العدالة وضمان حقوق ملاك العقارات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 8 جماد اول 1435هـ - 9 مارس 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140309/Con20140309682921.htm>

عبدالله آل هتيلة (نجران)، أحمد السلمي (جدة) أكد صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة، لأمين العاصمة المقدسة وأعضاء لجنة تثمين العقارات خلال مناقشة ملفات معالجة العشوائيات في منطقة مكة المكرمة بما فيها القرية من الحرم المكي، أنه لن يقبل بغير تطبيق العدالة في التثمين وإيصال الحقوق كاملة للملاك، وأن لا يبخس الناس حقوقهم. وقال أمين العاصمة المقدسة لـ «عكاظ»: «رسالة سمو أمير المنطقة وصلت واضحة لكل مسؤول عن معالجة العشوائيات وتقدير التعويضات»، مضيفاً «المستقبل يبشر بالخير، لأن الأمير مشعل بن عبدالله يتابع شخصياً هذا الملف، ويؤكد دائماً على السير في اتجاهين متوازيين هما: ضمان تنفيذ المشاريع التي تعالج مشكلة العشوائيات تعزيزاً لجهود التنمية في كافة المجالات، وفي ذات الوقت العدالة في التثمين وحفظ حقوق الملاك. وأشار الدكتور البار إلى أن أهالي مكة المكرمة سيجنون ثمرة جهود سموه قريباً، لأن المشاريع التنموية العملاقة تحظى بالعناية والرعاية من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين - حفظهم الله-، إضافة إلى الدعم المباشر والمتابعة الشخصية الحثيثة من سمو أمير المنطقة لهذا الملف الذي يشغل باله كثيراً. وأوضح أمين العاصمة المقدسة، أن سمو أمير المنطقة اجتمع بلجنة التثمين، وأكد لأعضائها أن هذه المشاريع لا بد أن تسير وفق ما هو مرسوم لها، مع الحرص على عدم بخس المواطنين حقوقهم. من جهة أخرى، يرفع صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله أمير منطقة مكة المكرمة مساء يوم الأربعاء الثامن عشر من شهر جمادى الأولى الحالي حفل تخريج الدفعة الثالثة والأربعين لطلاب جامعة الملك عبدالعزيز بحضور مدير الجامعة ووكلائها وعمداء الكليات والطلاب المتفوقين وأولياء أمور الخريجين. وأوضح المتحدث الرسمي باسم جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور شارع البقمي لـ «عكاظ» أنه سيتم في الحفل تخريج 11335 طالباً في مختلف المراحل الدراسية «الدكتوراه، الماجستير، الدبلوم العالي، البكالوريوس، والدبلوم العام» بجميع الكليات. ويتضمن برنامجه استعراض الخريجين وتكريم الأوائل والمتفوقين منهم إضافة إلى أداء خريجي كليات الطب القسم. وقال إن كافة منسوبي الجامعة وعلى رأسهم مديرها الدكتور أسامة بن صادق طيب، يتشرفون برعاية سمو أمير منطقة مكة المكرمة، وتكريمه لأبنائه الخريجين، لافتاً إلى أن هذه الرعاية الكريمة تجسد عناية حكومتنا الرشيدة بالتعليم العالي ونشره في كافة ربوع المملكة.

## بمشاركة 800 شخص وبحضور وزير الشؤون الاجتماعية خبراء يوصون بإنشاء مراكز للتوحد وسن تشريعات لرعاية المعاقين

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 8 جماد اول 1435 هـ - 9 مارس 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140309/Con20140309682754.htm>

سليمان النهابي (عنيزة)

أوصى المؤتمر الدولي لخبراء الإعاقة والتأهيل الثاني تحت شعار «التغيير برؤية عصرية»، الذي نظّمته جمعية عنيزة للتنمية والخدمات الإنسانية في قاعة المؤتمرات الرئيسية في مجمع الجفالي للرعاية والتأهيل، بإنشاء مراكز متخصصة للتوحد في كل منطقة وليس في المدن الكبرى، سن التشريعات والأنظمة الخاصة بمزاولة الممارسة في مجال رعاية المعاقين ضمن ضوابط مرنة تسهل الاستفادة من الكوادر المميزة والإمكانيات المتاحة، إصدار التشريعات التي تساهم في تحقيق تكافؤ الفرص لذوي الإعاقة في التعليم والتأهيل والصحة وتشجيع الأسر ذوي الإعاقة على المشاركة الفاعلة في ذلك، تحديث القوانين والأنظمة الخاصة بالإعاقة في المملكة لتتماشى مع التطورات والاتجاهات الحديثة في خدمات المعاقين.

كما أوصى باستمرار إقامة المؤتمر كل عامين وإدراج محاور جديدة في المؤتمر الثالث القادم يتطلبها قطاع خدمات المعاقين مثل التقنيات الحديثة للمعاقين، والبرامج التطبيقية والاستفادة من الممارسات العالمية الناجحة في النموذج الشامل لعلاج التوحد، دعم البحوث والدراسات في مجال الإعاقة والتأهيل وعرض نتائجها بشكل دوري في المؤتمر لتحديث المعرفة لدى العاملين في المجال، نشر الوعي المجتمعي في دعم قضايا ذوي الإعاقة لتصبح ثقافة وممارسة مجتمعية لكافة فئات المجتمع وعدم قصرها بأسر ذوي الإعاقة.

أوضح ذلك رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر الدكتور عبدالله بن علي الغشام عضو مجلس إدارة جمعية عنيزة للخدمات الإنسانية، خلال اختتام فعاليات المؤتمر الدولي لخبراء الإعاقة والتأهيل الثاني تحت شعار «التغيير برؤية عصرية»، بحضور وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، ومحافظ عنيزة فهد بن حمد السليم ورئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية و 800 مشارك من كافة القطاعات الصحية والتربوية ومراكز الرعاية والتأهيل من الوزارات والجمعيات الخيرية والقطاعات الأهلية المعنية بشؤون الإعاقة وأولياء أمور ذوي الإعاقة.

وقد شارك في المؤتمر 30 خبيراً وخبيرة من الولايات المتحدة وتحديدًا من جامعة هارفارد ومن مركز ديسكفري للتوحد ومؤسسة هيومن فيرست، إضافة إلى خبراء من الأردن من جامعة العلوم والتكنولوجيا، وخبراء من وزارات الشؤون الاجتماعية والصحة والتربية والتعليم وجامعة القصيم وجامعة الطائف وجامعة الملك سعود ومركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة ومدينة الملك عبدالعزيز الطبية الحرس الوطني ومدينة الملك فهد الطبية ومدينة الأمير سلطان الطبية. بعد ذلك، كرم وزير الشؤون الاجتماعية المتحدثين وأعضاء اللجنة العلمية للمؤتمر وقدمت أسرة وأبناء جمعية عنيزة للخدمات الإنسانية إهداء تذكاريًا للدكتور يوسف العثيمين والذي كان عبارة عن لوحة معبرة تحكي تحدي أغلى فئات المجتمع في تجاوز الصعاب.

## مطلقة تعاني مع أبنائها المعوقين غياب العلاج والسكن

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 8 جماد اول 1435 هـ - 9 مارس 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140309/Con20140309682869.htm>

أحمد السلمي (جدة)

لم تدرك المواطنة ريم عبدالواحد، أن زوجها الذي علقت عليه آمالا عريضة لإسعادها أن يتركها تواجه مصيرها مع ثلاثة من الأبناء المعاقين بمفردها، فضلا عن افتقادها للسكن والمواصلات الخاصة لنقل أولادها المعاقين، مما ادخلها في ظروف نفسية واقتصادية، لا يعلم آثارها إلا من يعانيتها.

تقول المطلقة ريم عبدالواحد في حديثها عن الأماسة التي لحقت بها لـ «عكاظ»: تكالبت علي الظروف القاسية فأنا أم لثلاثة أولاد معاقين حركيا بسبب مرض مفاجئ يعرف باسم «ضمور العضلات الحاد» الذي يأتي لهم بعد سن السابعة ليتطور تدريجيا الى إعاقه حركية دائمة في السن العاشرة، حيث يصيب أطراف القدمين واليدين في البداية، ثم يتحول الى شلل تام، مما تسبب في ترك أبنائي للدراسة والذي أوقف تعليمهم عند سن التاسعة، وتابعت: أعول ثلاثة أبناء معاقين أكبرهم علاء وعمره 17 سنة وهو مشلول لا يستطيع الحركة طريح الفراش والثاني سعود وهو مشلول ومقعد والثالث عبدالواحد وهو يمر بنفس مراحل المرض لا يستطيع الحركة والوقوف والمشي الا بمساعدة، وإذا وصل عشر سنوات لا يستطيع الحركة، ويظل مقعدا ومشلولا، مشيرة إلى أن علاجهم يتوفر في العلاج الطبيعي شبه اليومي ولكنه لا يتوفر إلا في دول خارجية.

وقالت ريم إنها طلقت بالخلع وبأمر القاضي، بعد أن تركني زوجي دون أي اهتمام أو مصروف لسنوات طويلة، مما دفعها الى التوجه للمحكمة للمطالبة بالخلع وبعد الطلاق عاشت مرحلة أخرى من الأماسة، حيث الأب رفض إعطاءها أي مصروف لأولاده الثلاثة، كما أنه لا يوجد لديهم سكن، ح يث تسكن مع أمها في شقة صغيرة بسبب أن أصحاب الشقق يرفضون التأجير لهم لعدم توفر الرجل الذي يوقع على العقد، وتضيف: «من يوافق منهم على تأجيرنا يرفع علينا الأسعار بشكل مبالغ به ويطالب منا مبلغ 35 ألف ريال للسنة وهذا مبلغ لا نملكه».

وتشير ريم إلى أن مسلسل الأماسة يتواصل بسبب عدم توفر مواصلات، حيث لا تملك سيارة لنقل أبنائها، وزادت: «تشتد معاناتي أثناء نقل أبنائي للمستشفى وللمدرسة حتى إنهم لم يكملوا الدراسة لصعوبة نقلهم، وعدم توفر كرسي معاقين لدينا لتسهيل حركتهم». وقالت ريم إن سائقي الباصات والسيارات رفضوا نقلهم للمستشفى فجميع أصحاب سيارات الأجرة يتهربون منهم حين يعلمون أن أبنائها مشلولون أو يقومون باستغلالي ماديا بالأجر العالي، وأضافت «أحيانا أقف بالساعات في الشارع مع أبنائي بسبب ظروفهم وظروفي الصعبة، حيث لا أستطيع شراء سيارة لنقل أبنائي ي»، وتابعت تقول «راتب الضمان الذي أتسلمه لا يكفي لسد معاناتي وأولادي».

## 4 تشريعات لتنظيم "المحتوى الأخلاقي" لـ"الوسائط المعلوماتية"

### "هيئة الإعلام" تنسق مع وزارتين للتحذير من "الجانب الضار"

المصدر: جريدة الوطن الأحد 8 جماد اول 1435 هـ - 9 مارس 2014م

[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=181194&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=181194&CategoryID=5)

الرياض: أحمد عامر

علمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، ستتولى أربعة إجراءات رئيسية لتنظيم المحتوى، وذلك عقب أن أوكل إليها مهمة تنظيم المحتوى الأخلاقي والإعلامي بجميع وسائطه المعلوماتية (المرئية والمسموعة والمكتوبة).

وكشفت المصادر أن أول جانب يتعلق باقتراح الأنظمة والتشريعات بشكل تكاملي للتعامل مع التقنيات الجديدة ووسائطها المتعددة والمتداخلة فيما بين الإعلام والاتصالات؛ بما ينعكس إيجاباً على تنظيم المحتوى، وكذلك مواكبة المستجدات التقنية ومدى التداخل التقني والتأثير المتبادل فيما بينها في كل ما يتعلق بقطاعي الإعلام والاتصالات، بما ينعكس أيضاً إيجاباً على تنظيم المحتوى.

وأضافت المصادر أن ثالث جانب يتمحور في تثقيف وتوعية المواطنين وحث الرسائل التوعوية وتعزيز مفهوم ثورة تقنية الاتصالات والإعلام الحديثة، وإبراز دورها في خدمة البشرية بصفة عامة والوطن بصفة خاصة، والتحذير من خطورة محتواها الضار على الفرد والمجتمع، ومتابعة ذلك مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي وغيرها من الجهات ذات العلاقة بالمحتوى، وبالتعاون مع اللجنة الوطنية لتقنين المحتوى الأخلاقي لتقنية المعلومات المشكلة بأمر مجلس الوزراء في وقت سابق.

ويبرز الجانب الرابع في مهمات هيئة الإعلام المرئي والمسموع في المتابعة والتنسيق مع الدول العربية والأجنبية في كل ما يتعلق بالتشريعات العالمية والمؤتمرات والندوات وتعزيز التكتلات الدولية والتعاون معها في مواجهة المحتوى السلبي في تقنية المعلومات.

يشار إلى أن مجلس الوزراء أصدر في شهر صفر الماضي قراراً بأن توكل إلى الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع مهمة تنظيم المحتوى الأخلاقي والإعلامي بجميع وسائطه المعلوماتية (التقليدية والإلكترونية)، ويدخل من بين جوانب تلك المهمة اقتراح الأنظمة والتشريعات، ومواكبة المستجدات التقنية والتثقيف والتوعية بدور تقنية الاتصالات والإعلام الحديثة في خدمة البشرية بصفة عامة والوطن بصفة خاصة، والتحذير من خطورة محتواها الضار على الفرد والمجتمع. كما أصدر قراراً بتشكيل لجنة وطنية لتقنين المحتوى الأخلاقي لتقنية المعلومات في الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع برئاسة رئيس الهيئة وعضوية ممثلين من عدد من الجهات، ويفعل دورها في مجال تنظيم المحتوى الإعلامي بشكل عام وفي الجوانب التوعوية والتنظيمية بشكل خاص. ويدخل من ضمن مهام هذه اللجنة الإسهام في حماية المجتمع من تفشي الإباحية والعمل على تكوين وعي اجتماعي وثقافي بالمحتوى الأخلاقي لتقنية المعلومات.

## سواء كان زوجها أو والدها جميعها أوضاع تتطلب الإجابة "العصيمي": وفاة محرم المعلمة أو سجنه ظرف يبرّر النقل

المصدر: جريدة سبق الأحد 8 جماد اول 1435 هـ - 9 مارس 2014م

<http://sabq.org/M3Tfde>

قاسم الخبراني- سبق- الرياض:  
أكد المتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم مبارك العصيمي، أن وفاة محرم المعلمة أو سجنه يعد واحداً من الظروف التي تبرّر نقلها، وقال العصيمي عبر صفحته على "تويتر": وفاة محرم المعلمة أو سجنه سواء كان محرماً زوجها أو والدها جميعها ظروف تبرّر النقل.  
في ردّه على سؤال وجّهه أحد متابعيه، قال فيه المعلمة المتوفى زوجها والدها ومرض أحد أبنائها الخمسة اليتامى لم تنتقل ولم يقبل طلبها من قبل لجنة الظروف الخاصة بالوزارة بحجة أنهما توفيا قبل تعيينها.

## القحطاني "سبق": من حق الشاب المنشورة صورته مقاضاة مطلقها "شرطة جازان": اغتصاب "عشريني" على أيدي 15 أفغانياً.. "شائعة"

المصدر: جريدة سبق الأحد 8 جماد اول 1435 هـ - 9 مارس 2014م

<http://sabq.org/E1Tfde>

فهد كاملي- سبق- جازان:  
نفت شرطة جازان ما تم تداوله خلال اليومين الماضيين عن اغتصاب شاب عشريني بحي المطار بمنطقة جازان على يد 15 شخصاً من الجنسية الأفغانية.  
وكانت مواقع التواصل الاجتماعي و الـ"واتس آب"، قد تناقلت بشكلٍ موسع صوراً ومعلوماتٍ عن شابٍ منومٍ بأحد المستشفيات، قد تعرّض لعملية اغتصاب على أيدي 15 شخصاً من الجنسية الأفغانية، مبيّنين أنه تعرّض لإصابات بليغة، مدونين عليها اسم شاب من منطقة جازان.  
وتواصلت "سبق" مع الناطق الإعلامي لشرطة منطقة جازان، العميد عوض القحطاني لمعرفة حقيقة الموضوع، بعد ورود اتصالات للصحيفة من المواطنين.  
ونفى "القحطاني" بشكل قاطع صحة تلك المعلومات، وأكد أن هذه الأخبار من الشائعات التي لم يستند أصحابها إلى معلومات رسمية من الجهات المختصة، وأنه لم ترد أي تقارير أو محاضر أمنية بهذا الخصوص.  
وشدد على عدم الانسياق وراء ما تتناقله وسائل التواصل الاجتماعي والـ"واتساب" ولا أساس لها من الصحة، ناصحاً المواطنين والمقيمين، بوجود أخذ الأخبار من مصادرها الموثوقة، حفظاً للمصلحة العامة، وعدم الإساءة للأشخاص.

وأكد أنه من حق المواطن المنشورة صورته، رفع دعوى ضد من سرّب هذه الشائعة.

## إمارة الرياض تشرف على مشاركة جهات حكومية وأهلية حملة "وطننا أمانة" تعزز مبادئ الفرد والجماعة بالأرض لمدة عام

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 8 جماد اول 1435 هـ - 9 مارس 2014م  
[www.aleqt.com/2014/03/09/article\\_831673.html](http://www.aleqt.com/2014/03/09/article_831673.html)

"الاقتصادية" من الرياض  
تطلق إمارة منطقة الرياض اليوم الحملة الشاملة لتعزيز القيم الوطنية تحت شعار (وطننا أمانة)، حيث وضعت الإمارة للمسات الأخيرة على مشروع الحملة، وتم الفراغ من ترجمة خطط الحملة إلى برامج، واعتماد مراحل التنفيذ وآلياته، والمحاور الإعلامية والاجتماعية والاقتصادية التي تركز عليها الحملة لإحداث التأثير الإيجابي في الشرائح المستهدفة. ويشارك في الحملة عدد من الجهات الحكومية، والأهلية، والمؤسسات التعليمية، وتم اعتماد شعار للحملة يعكس مفاهيم عميقة، وله دلالاته القيمة والوطنية، كما أن للمرأة إسهاماً بارزاً في المراحل المختلفة للحملة.  
ويعكف على تنفيذ الحملة مختصون في مجال الإعلام والاجتماع والتربية، وقضايا التنمية، وتتم صياغة رسائل ذات مضامين عالية موجهة لكل شريحة. وضمن ترتيبات إطلاق الحملة تم إعداد مجموعة من البرامج والتطبيقات الإعلامية للصحافة والإذاعة والفضائيات، وللإعلام الجديد.  
وتؤكد رسالة الحملة على مجموعة المثل والمبادئ والضوابط الأخلاقية الموجهة لسلوك الفرد والجماعة، وتتلخص القيم الوطنية المعتمدة لدى الحملة في أنها مجموعة قيم دينية وتاريخية واجتماعية، في إشارة إلى الأرض التي احتضنت القيم والإنسان والمجتمع معاً، مؤكدة على الأمانة المشتركة بين الحاكم والمسؤول والمواطن في الحفاظ على الوطن، وتعاقد وتعاون وتواصل الجميع في القيام بأمن الوطن وحراسة قيمه الإسلامية والاجتماعية ومكتسباته الحضارية".  
وترمي الحملة إلى تأكيد مجموعة من القيم الوطنية وترسيخها، تشمل: قيم الدين وثوابت الشريعة، قيم الوحدة الوطنية السعودية، قيم العلاقة بين الحاكم والرعية، قيم الولاء والانتماء الوطني، قيم الأسرة في المجتمع السعودي، قيم حقوق الإنسان، قيم العدل والأمانة والمساواة، قيم الحوار والتسامح وقبول الآخر، قيم النزاهة والشفافية، قيم التفوق والطموح. ويشير القائمون على الحملة إلى أن أهداف القيم التي تدعو الحملة الوطنية إلى التزامها وتطبيقها هي ترسيخ الهوية السعودية، تكريس حب الوطن، تنمية الوعي بالواجبات والحقوق، تعزيز قيم النزاهة والشفافية، التربية على المواطنة الحقة، تشجيع ممارسة الحوار، وإشاعة روح التسامح، وقبول الاختلاف.  
كما تهدف الحملة إلى تنمية القيم الإيجابية في المجتمع، تغليب المصلحة الوطنية، تشجيع الثقافة السلوكية الإيجابية، تعزيز قيم الانتماء لدى الناشء، حفز المبدعين وتطوير قدراتهم، الدفاع عن الوطن وحماية حدوده، والاعتزاز بالرموز الوطنية، المحافظة على اللغة العربية، احترام العمل وتشجيع الإبداع فيه، تعزيز قيم التفوق والطموح، التمسك بالعادات الوطنية الأصيلة، الإسهام في الأعمال التطوعية، تشجيع المنتجات الوطنية، المحافظة على الممتلكات العامة. وأوضح المختصون الذين يعملون على صياغة هذه المفاهيم وبناء برامج عملية يُشارك فيها كل أبناء منطقة الرياض، أن القيم الوطنية التي تبث من خلال برامج الحملة تستند إلى معززات تدعمها، أهمها: توافر القدوة الحسنة في الأسرة والمجتمع، الأمن والاستقرار المجتمعي، المناخ الذي يكفل الحوار وتقبل الآخر، توفير فرص العمل للجميع، إتاحة فرصة قضاء الأوقات في أماكن ومنتزهات لائقة، المحافظة على كرامة المواطن، وإبراز النماذج المبدعة في الوطن وتقديرها.

ويشير القائمون على الحملة إلى أن القيم الوطنية تنعكس في جملة من المظاهر الإيجابية تتمثل في: الدفاع عن الوطن وحماية حدوده وقيمه ومقدساته، الاعتزاز بالرموز الوطنية، الالتزام بالأنظمة السائدة، المحافظة على ثروات الوطن، المحافظة على اللغة العربية والاعتزاز بها، احترام العمل وتشجيع الإبداع فيه، التمسك بالعادات الوطنية والزي الوطني، المشاركة في المناسبات الوطنية بكل اعتزاز، المبادرة للإسهام في الأعمال التطوعية، تفعيل دور المؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية في بناء شخصية الإنسان السعودي، المحافظة على الممتلكات العامة.

ويُبين كنيب مضامين الحملة أن غايات القيم الوطنية، هي: ترسيخ الهوية السعودية الحضارية بصفتنا عرباً ومسلمين لنا مهمات في الحياة والمجتمع العربي والمحيط العالمي، تكريس حب الوطن وتعزيز الرغبة في خدمته، تعزيز دور المسجد في بناء المنظومة الأخلاقية، تفعيل الدور التنقيفي والتوجيهي للوسائل الإعلامية السعودية بما يعزز الانتماء الوطني، تنمية الوعي بالواجبات والحقوق، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، التربية على المواطنة الحقة وتشجيع ممارسة الحوار، وبت روح التسامح وقبول الاختلاف، تنمية القيم الإيجابية في المجتمع بما فيها: العدل، الإنصاف، المساواة، احترام الآخر وتقبله، المواطنة الصالحة وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الخاصة والذاتية، وتشجيع الثقافة السلوكية الإيجابية لدى النشء، وتعزيز قيم الانتماء لديهم، تعزيز قيم التفوق والطموح وحب العلم لدى الناشئة (بنين وبنات) على حد سواء، وحفز المبدعين وتطوير قدراتهم.

## الإسكان لحدودي الدخل .. الحل يبدأ من المجتمع

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 8 جماد أول 1435 هـ - 9 مارس 2014م

[http://www.aleqt.com/2014/03/06/article\\_831052.html](http://www.aleqt.com/2014/03/06/article_831052.html)

### ماجد الركبان

ازمة الاسكان موضوع حيوي للمجتمع نتيجة ملامسته لحاجة شريحة ليست بالصغيرة في مملكتنا الغالية، بعض الكتاب يطرح الحلول والاقترحات رغبة في اوصولها الى صاحب القرار بينما قد يجد البعض الاخر في هذا الملف مادة جاذبه لقراءة مقالاته وتلميح صورته، في الجانب الاخر لم يكن للفئات المحدودة الدخل نصيب وافر من تلك المقالات بالرغم من الاهمية البالغة التي توليها الدولة في رعاية هذه الفئة.

قبل الدخول في موضوع المقال لابد من الاشارة الى الاجراءات الايجابية التي قامت بها العديد من الجهات الحكومية لتعديل الاختلالات الهيكلية في سوق العقارات بشكل عام خلال الفترة الماضية، هذه الاجراءات يتوقع في حالة تطبيقها "بالشكل الذي خطت من اجله" ان تنعكس بشكل ايجابي على عنصر العرض والطلب في السوق العقاري وبالتالي سوف تساعد بشكل او باخر على دفع ملف الاسكان نحو الطريق الصحيح بالرغم من الصعوبات المتوقع حدوثها خصوصا اذا ما اخذنا في عين الاعتبار مقاومة اصحاب المصالح لتلك الاجراءات.

فمن برامج متعددة اطلقتها وزارة الاسكان كبرامج الدعم الاسكاني الى الترخيص لجهات تمويلية متعددة لممارسة أنشطة التمويل العقاري من مؤسسة النقد العربي السعودي جميعها اجراءات تصب باتجاه تحفيز القطاع العقاري نحو مستقبل اسكاني افضل، لكن السؤال هل الجانب الاقتصادي وحده هو من سيحل الازمة لجميع فئات المجتمع؟

باعقادي ان ملف الاسكان بالرغم من ارتباطه بالجانب الاقتصادي الا انه له جانب مجتمعي مهم يجب تفعيله عن طريق التكافل بين افراده، هذا التكافل قد يكون العامل الرئيسي في توفير حياة معيشية اكثر امانا واستقرارا للفئات المحتاجة من محدودي الدخل ودفعهم للتمتع بمستوى معيشي افضل ومن ثم سينعكس هذا الاثر ايجابيا على المجتمع ككل.

ان عملية فهم المشكلة بشكلها الواسع بعيدا عن الجانب الاقتصادي الضيق سوف يساعد في فهم اكبر للأثر السلبي المباشر التي قد تحدثه هذه الازمة على هذه الشريحة، ومن ثم محاولة تخفيف هذه الاثار عن طريق طرح حلول تساعد في تيسير تملك "السكن المناسب" لتلك الفئة، خصوصا اذا علمنا عدم استطاعة بعضهم دفع الايجار اصلا فضلا عن تملك منزل مناسب. ان عملية حل مشكلة مرتبطة بالفئة من محدودي الدخل تحتاج الى اعادة التفكير بشكل جدي ودراسة الاثار

السلبية التي قد تغيب عن البعض ويدركها المواطن البسيط الباحث عن سكن له ولعائلته يحقق له الاستقرار، وبالمقابل قد لا يفهمها التاجر و المضارب خصوصا اذا تعارضت حلول الاسكان مع مصالحه الربحية الضيقة ولنا في فرض رسوم على الاراضي البيضاء مثال على ذلك.

بظني ان وضع حلول لفئات المجتمع الأكثر احتياجا للسكن ودمجهم في المجتمع هو عنصر رئيسي نحو الخروج من الازمة ككل وليس فقط مجرد اجراء شكلي خصوصا اذا علمنا ان كل وحدة سكنية يتم ضخها في السوق تساعد على الحل وتزيد العرض، وقد نجد ان من الحلول التوسع في المؤسسات الخيرية الاسكانية وإعطائها دور اكبر في عملية تحفيز اصحاب الاموال والمؤسسات المالية على انشاء "مساكن مجتمعية" قريبة وداخل الاحياء السكنية، ويمكن ان يضاف اليها انشاء صندوق مجتمعي لتمويل انشاء المساكن للفئات الأكثر حاجة ويتم دعمه من الدولة والقطاع الخاص على حد سواء، اضافة الى ذلك تخصيص جزء من رسوم قد تفرض على عقارات مختلفة كالأراضي البيضاء واستثمار الاوقاف الخيرية وتخصيص عوائدها له.

ان تكامل الطروحات بين الجوانب المختلفة الاقتصادية منها والمجتمعية سوف يساعد صاحب القرار على تكوين تصور متكامل قادر بعون الله على تخفيف اثار ازمة اخذت من الوقت والجهد الشهي الكثير، وهذا لا يمنع من الاستفادة من خبرات الدول الاخرى في دعم الفئات محدودة الدخل، خصوصا ان قضية الاسكان لا تخص وطننا لوحده بل هي قضية متكررة في كثير من الدول بما فيها المتقدمة منها بالرغم من وجود اسباب قد تميزها لدينا عن غيرها كارتفاع اسعار الاراضي واحتكارها وصعوبة الحصول على الايدي العاملة في المفاوضات، يجب علينا الحرص على البداية من حيث انتهى الاخرون في ملف هذه الفئة وطرح برامج وحلول لاختصار الوقت والدفع نحو مستقبل اسكاني افضل بإذن الله تعالى.



## يوم المرأة العالمي: لا للعنف .. لا للتحرش

المصدر: جريدة عكاظ السبت 7 جماد اول 1435 هـ - 8 مارس 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140308/Con20140308682610.htm>

### أميرة كشغري

اليوم هو 8 مارس، يوم المرأة العالمي الذي يحتفل فيه العالم أجمع بالإنجازات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للنساء. هذا الاحتفال العالمي كان قد بدأ عام 1945، أي قبل 69 عاما هي عمر من وضعن قضايا المرأة على سلم الأولويات، لا لأن المرأة كائن من كوكب آخر أو كائن «على رأسه ريشة»، بل لأن المرأة كانت وما زالت هي الحلقة الأضعف في تركيبة المجتمع في كل العالم. إذ عليها تقع معظم التحيزات والاستغلال الاقتصادي في أوقات السلم، وهي أول من يدفع الثمن غالبا في أوقات الحروب والنزاعات.

في هذا اليوم، والذي تحصل فيه النساء في بعض دول العالم على إجازة تقديرا لدورهن وكفاحهن في مسيرة المجتمع، أوجه التحية لجميع نساء بلادي من كل الطبقات الاجتماعية والتعليمية، ومن كل الفئات العمرية، في القرية والمدينة، في المنزل وعلى رأس العمل، لما أنجزته من مهام ولما حققتنه من طموحات صغيرة كانت أو كبيرة. إنها طموحات بحجم الأمل الذي تخبئه ابتسامه أم تقوم على تربية الأبناء، وبحجم العمل الذي تبذله العاملات منهن في شتى ميادين الحياة الاجتماعية، وبحجم المستقبل الذي ترسمه خطوات الفتيات على طريق التكوين الذاتي في المدرسة والجامعة والمعهد. أما ما يجب علينا العمل بجد من أجل تحقيقه في هذا اليوم، فهو بلا شك الوقوف بحزم من أجل تعزيز قانون الحماية من الإيذاء، والذي صدر قبل حوالي العامين (مايو 2012). علينا العمل سويا من أجل مساندة ضحايا الإيذاء ومنع كافة أشكال العنف والتحرش ضد النساء أيا كانت مسبباته ودوافعه، والتوقف عن سوق المبررات المشجعة لاستمرار تعرض النساء للإيذاء والتحرش بهن في المنزل أو في الأماكن العامة أو في دوائر العمل. وهذا يتطابق مع ما جاء في النظام من تعريف للإيذاء بأنه «كل شكل من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية، أو التهديد به،



يرتكبه شخص تجاه شخص آخر، بما له عليه من ولاية أو سلطة أو مسؤولية، أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية».

في هذا اليوم نتقدم المسيرة وترتفع الأصوات مطالبة بألا تتعسر مسيرة مكافحة العنف ضد المرأة تحت أي ذريعة. وعلى الجهات المسؤولة البدء في تطبيق العقوبات الفعلية التي نص عليها قانون الحماية، وهي «الحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ولا تزيد على 50 ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع مضاعفة العقوبة في حال عاد إلى فعلته». إن نظام الحماية من الإيذاء لن يكون فاعلاً إلا من خلال تطبيق العقوبات الرادعة ضد كل من يمتلك سلطة يمارس من خلالها أذى تتعرض له النساء، ابتداء من الأذى النفسي والتسلط الاجتماعي وحتى العنف الجنسي. فكل تلك الانتهاكات هي فعل بغيبض وغير مشروع يجب أن يقدم مرتكبه للمحاكمة. ولو علم الراغبون في ارتكاب مثل هذه الأعمال أنهم سيلقون العقاب، لربما امتنعوا عن القيام به.



## أبناء المطلقات ليسوا ضحايا !!

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 8 جماد اول 1435 هـ - 9 مارس 2014م

<http://www.al-jazirah.com/2014/20140309/in30.htm>

### ناهد باشطح

فاصلة:

«الضربة التي لا تصيبني تقويني»

- حكمة عالميّة -

لا يكفي المطلقة أنها تتحمل مسؤولية الأبناء وتربيتهم والحفاظ على مستقبلهم في ظلّ عدم وجود أنظمة أو قوانين لحماية الأبناء من ممارسة الأب غير المسؤول أصنافاً من العنف النفسي عليهم كمنع النفقة عليهم ومثل تحكمه في مستقبلهم بعدم إعطائهم الإذن بالعمل أو الدراسة أو السفر إن كن إناثاً أو عدم إعطائهم الدعم والتوجيه إن كانوا ذكوراً، حتى يلصق المجتمع بأبناء المطلقة وصم الضحية كما وصم أمهم المطلقة من قبل بوصم العار، حيث لم تحافظ على كيان أسرتها ومهما كانت أسبابها فهي تظل خارجة عن صورة المرأة النمطية المضحية بحياتها لأجل الأسرة.

ويغيب عن هذا المجتمع أن الأبناء الذين يعيشون في أسر مفككة يعانون أكثر من أبناء انفصل والداهم وغمرهم الطرف الناضج باحتواء ودعم ليعيشوا الاستقرار النفسي.

الأسرة ليست بالضرورة تشمل الطرفين الأب والأم إن كان أحدهما مضطرباً غير قادر على تحمل مسؤولية التربية. يستطيع الأب أو الأم تربية الأبناء في حال توفرت فيه خصال من أهمها تحمّله للمسؤولية، ووجود الأم أو الأب الشكلي لا يعطي الأطفال احتياجاتهم النفسية، فالأسرة المستقرة هي التي يقوم كل من الوالدين بدوره الصحيح.

هذا المجتمع الذكوري الذي لا يعرف بالضبط: هل يشفق على المطلقة أم بوصمها بالعار أيضاً لا يعرف كيف يتعامل مع أبنائها، وبالتالي يعتبرهم ضحايا قرار أمهم أو أبيهم وإذا مروا بأي مشكلات اعترضتهم فعليهم أن يكونوا بنفس سيكولوجية الضحايا مستقبلياً للظلم وتبعاته.

مع أن أبناء المطلقات يمتلكون ما لا يمتلكه سواهم من القدرة على التعلّب على المصاعب ولا يكونوا كهشاشة البعض الذي اعتاد أن يحاط بالعناية الوالدين بشكل مفرط ولم يعارك الحياة، ولكن هذا يحتاج أن يكون أحد الطرفين إن لم يكن كلاهما قادراً على احتواء الأبناء بعد تجربة الطلاق ودفعهم للأمام.

## حقوق الإنسان في العالم

## سعود الفيصل يت رأس وفد المملكة للاجتماع الوزاري وزراء الخارجية العرب يبحثون مشروع النظام الأساسي لحكمة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة سبق الاحد 8 جماد اول 1435 هـ - 9 مارس 2014م  
[http://www.aleqt.com/2014/03/09/article\\_831625.html](http://www.aleqt.com/2014/03/09/article_831625.html)

«الاقتصادية» من الرياض  
يبحث وزراء الخارجية العرب مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، خلال اجتماعهم اليوم الأحد بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية في إطار أعمال الدورة 141 لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب برئاسة المملكة المغربية خلفا لليبيا.  
وقد وصل الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية إلى القاهرة أمس في زيارة رسمية لمصر يت رأس خلالها وفد المملكة إلى أعمال الدورة، وكان في استقباله لدى وصوله مطار القاهرة الدولي، أحمد بن عبد العزيز قطان سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مصر ومندوب المملكة الدائم لدى جامعة الدول العربية.  
ويحضر الدورة الدكتور نبيل العربي الأمين العام للجامعة العربية، وعدد من المدعوين في مقدمتهم برنابا بنجامين وزير خارجية جنوب السودان، والسفير عبد السلام دياللو رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.  
ومن المقرر أن يشارك أيضا في الجلسة الافتتاحية لمجلس الجامعة رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أحمد الجربا حيث سيلقي كلمة خلال الجلسة.  
ويتحدث في الجلسة الافتتاحية لمجلس وزراء الخارجية العرب كل من وزير الخارجية الليبي والمغربي بالإضافة إلى الأمين العام للجامعة العربية ومن يرغب من الوزراء العرب.  
ويناقش مجلس الجامعة على مدى يومين مختلف قضايا العمل العربي المشترك السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والإدارية والأمنية وفي مقدمتها تقرير الأمين العام الذي يتضمن موضوع تطوير الجامعة العربية ونشاط الأمانة العامة بين الدورتين، ومشروع جدول أعمال القمة العربية في دورتها الخامسة والعشرين بالكويت يومي 25 و 26 من الشهر الجاري، ومراجعة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان والنظر في مقترح سلطنة عمان لإعادة النظر في عمل اللجان الوزارية العديدة التابعة لمجلس الجامعة، وقضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، والوضع في الجولان، والتضامن مع لبنان، وتطورات الوضع في سورية وليبيا واليمن، وموضوع الإرهاب الدولي وسبل مكافحته.

## المرأة و القانون مفيدة ومستفيدة (2-2) عمل المرأة العربية في المجال القانوني بين الانفتاح الكامل والتضييق المتعمد

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 جماد اول 1435 هـ - 9 مارس 2014م  
<http://www.alriyadh.com/2014/03/09/article916587.html>

تحقيق سحر الرملاوي نوال الراشد  
عرضنا في التحقيق السابق لموقف النظم والقوانين الوضعية من المرأة في الدول العربية واستكمالاً لمنظومة (المرأة والقانون مفيدة ومستفيدة) ناقش في هذا التحقيق عمل المرأة العربية في المجال القانوني كمحاميه او قاضيه كيف يبدو وما مدى تأثيره وما ألحقه من تأثير على قضايا المرأة العربية كل في بلدها ..  
وبداية يذكر التاريخ العربي أن "ثمل القهرمانة" كانت أول امرأة مسلمة تتولى مهنة القضاء في التاريخ حيث اعتلت منصة القضاء في دار تسمى "دار المظالم" برصافة بغداد سنة 306 هجرية الموافق 918 ميلادية وكان يحضر في مجلسها القضاة والفقهاء والأعيان.  
وكتب بعض المؤرخين كالطبري الذي عاصرها بأنها قامت بمهمتها خير قيام، وبأن رفض الناس الأولي لتوليها القضاء تحول لاحقاً إلى محبة بسبب الإصلاحات التي قامت بها. بينما ذكر التتوخي في كتاب "الفرج بعد الشدة" بأن "ثمل" كانت موصوفة بالشر والإسراف في العقوبة. واعتبرها عالم الدين ابن حزم الاندلسي من "غرائب الدهر" في التاريخ الإسلامي!

فماذا عن وقتنا الراهن ؟  
هل عمل المرأة العربية في المجال القانوني كمحاميه وقاضيه في بعض الدول العربية خطوة كاملة على الطريق الصحيح ام ان هناك - لا تزال - بعض الثغرات فيه ..  
المملكة

ونبدأ محلياً حيث شهد السادس من اكتوبر من العام الماضي حصول اول اربع محاميات سعوديات على تراخيص مزاوله المهنة بشكل نظامي و هن بيان زهران، وجيهان قربان، وسارة العمري، وأميرة القوقاني، كأول سعوديات تمنحن وزارة العدل رخص مزاوله المحاماة، وحول عمل السعودية في المجال القانوني تقول الاستاذة بيان زهران المحامية والمستشارة القانونية وعضو شبكة القانونيات العرب ومشاركة في نشر الثقافة الحقوقية بعدة منظمات محلية ودولية : بكل تأكيد خطوة موفقة بصفحتها تمثل رأي المجتمع بشكل عام والمرأة ايضا في المطالبة بالحق وقراره وتشارك المنظومة العدلية حول احقاق العدل وازهاق الباطل وتغيبها يعتبر نقصا وتغيبها ل نصف المجتمع باعتبارها تمثله ..  
اما عن عدد القانونيات داخل المملكة فانا لا اعلم في الحقيقة فخريجات القانون كثيرات من عام 2008 الى الآن تتخرج دفعتان سنويا من عدة جامعات على مستوى المملكة ولا توجد احصائية بعدد العاملات القانونيات لخصرهن .  
زهران : القانونية باتت تشارك في المنظومة العدلية.. وتغيبها لتغيب لنصف المجتمع  
حسنية: المحاماة في فلسطين لا تزال مهنة ذكورية وكان الدفاع عن الحقوق يحتاج لقوة عضلية وليس فكرية فلسطين

و من فلسطين تقول المحامية اصلاح حسنية أمين صندوق نقابة المحامين الفلسطينيين ومستشار تحكيم دولي : عمل المرأة في المجال القانوني ليست خطوة كاملة ، ولكنها تكاملية ، وفلسطين تعتبر من اوائل الدول العربية التي تعين فيها قاضيه حتى وصل عددهن مايقارب 12 قاضيه ما بين قطاع غزة والضفة الغربية وأول قاضيه شرعية عينت في الضفة الغربية

وذلك في السبعينات من القرن الماضي ، كما وان عدد المحاميات يتجاوز سبعمائة محامية ما بين غزة والضفة الغربية ، إلا أن هذا العدد لايشكل نسبة متساوية مع عدد المحامين أو القضاة .  
وتضيف الحسينية : على اننا في فلسطين لا نزال نتعامل على ان المحاميات جزء من المجتمع الذى مازال يتمسك بعبادات وتقاليد موروثية ... وان هذه المهنة مهنة ذكورية .. ولا تليق بفتاة ... ان الرجل أقدر على المرافعة والمدافعة من المرأة .. وكان الدفاع عن الحقوق يحتاج لقوة عضلية وليس لقوة فكرية ... ومع ذلك لو قارنا المحامية والقاضية فى فلسطين مع مثيلتها فى الدول العربية نجدها حققت نجاحات بامتياز .. واثبتت وجودها على أرض الواقع وكانت مصر الأسبق فى تعيين مآذون شرعي امرأة ما بعد عام 2000  
عدد القانونيات فى قطاع غزة 120 محامية مزاولة و70 محامية متدربة ، أما فى الضفة الغربية بسبب الكثافة السكانية فعدد المحاميات المزاولات 565 محامية وعدد المحاميات المتدربات 500 متدربة.  
الكويت

من جانبها قالت الاستاذة عبير الحداد المحامية والحارس القضائي بالكويت :فى الكويت لا زال عندنا خلل قانوني تحديداً فيما يتعلق بتولي المرأة منصب القضاء ولا شك انها ممارسة شاذة إذ من غير المعقول أن يسمح للمرأة أن تعمل كمحامية ومدع عام ومحقة بالتحقيقات تباشر الدعاوى العمومية فى الجرح وتمنع من أن تكون وكيلة نيابة أو قاضية.  
البطوطي: عدد القاضيات بمصر 42 من اجمالي 14000 قاض .. ومنتطلع لمشاركة اكبر للمرأة فى الهيئات القضائية  
الحداد : لدينا خلل قانوني فى الكويت يرفض تولية المرأة لمنصب القضاء  
من ناحية اخرى – تقول الحداد - القانونيات والمحاميات بالكويت كثر بشكل يصعب حصره أما القضاء فلا تمارسه المرأة فى الكويت رغم إقرار القانون بتمكينها من تولي منصب القضاء بالتالي نحن لانملك ولا قاضية فى الكويت وذلك بذريعة سخيفة تدرع بها المعارضون لتولي المرأة منصب القضاء أن المرأة عاطفية بطبعها ومن غير المعقول ولا المقبول أن تستطيع الفصل فى القضايا دون أن تتدخل وتؤثر عليها عاطفتها فى الحكم على القضايا التى تنتظرها وهذا الأمر مرفوض من وجهة نظري فالمرأة العربية عموماً والكويتية خصوصاً أثبتت جدارتها فى شتى المجالات ووقفت صفاً بصف جانب الرجل وتقدمت عليه أيضاً .

مصر

ومن مصر التى قطعت شوطاً بعيداً فى مجال عمل المرأة بالقانون تقول القاضية جيهان وفيق البطوطي رئيس محكمة وعضو مكتب فني مساعد أول وزير العدل ومديرة مشروع مكاتب المساعدة القانونية بمحاكم الأسرة: بالطبع هى خطوة على الطريق الصحيح ولكننا نتطلع نحو مشاركة اكبر للمرأة فى الحياة العملية بكافة المجالات وبالخاص فى الهيئات القضائية حيث ان عدد القاضيات بمصر 42 قاضية من اجمالي 14000 قاض مصري وهذه نسبة ضئيلة جداً، وهناك 42 قاضية مصرية ومستشارتان بالمحكمة الدستورية بالإضافة الى العديد من القانونيات بالنيابة الإدارية وبهيئة قضايا الدولة والمحاماة.

أما الستاذة انتصار السعيد المحامية المصرية والناشطة فى مجال حقوق الإنسان ومن مؤسسي مركز القاهرة للتنمية وحقوق الإنسان ، وعضو المجلس الاستشاري لصندوق الشراكة من أجل الديمقراطية والتنمية فتقول : بالطبع عمل المرأة العربية فى المجال القانوني كمحامية وقاضية فى بعض الدول العربية خاصة فى مصر خطوة كاملة على الطريق الصحيح ولكن لا نزال هناك فى مصر بعض الثغرات خاصة وانه على سبيل المثال لا يزال القضاء الخاص بمجلس الدولة فى مصر يرفض تعيين النساء للعمل كقاضيات به بحجة ان العمل بقضاء مجلس الدولة غير مناسب للمرأة بسبب صعوبته ، كما ان الجمعية العمومية الخاصة بمحكمة النقض المصرية قد رفضت منذ حوالى العامين تعيين قاضيتين من محكمة الاستئناف بها رغم توافر كل الشروط الخاصة بذلك بهن .

د . سميرة التويجري : هناك إنجازات لا يمكن إنكارها والمرأة العربية وصلت لكل المناصب فى القضاء والمحاماة بتفاوت ملحوظ بين مختلف البلدان

الطرابلسي : عمل المرأة كمحامية وقاضية فى تونس يندرج فى نطاق المساواة المهنية وعدد القانونيات يقارب ألفي امرأة عبد الحميد: القانونيات السودانيات يعملن فى كافة مجالات القانون بكل قوة ولدينا حوالى 15.000 قانونية  
ومنذ عام 1933 عملت المرأة المصرية كمحامية وكانت من اوائل المحاميات فى مصر كل من الاستاذة نعيمة الايوبى ، مفيدة عبد الرحمن ، وغيرهن ، اما على مستوى القضاء فكانت السيدة تهانى الجبالي وهى عضو سابق فى المحكمة الدستورية العليا المصرية، واول امرأة مصرية تتولى مهنة القضاء فى الحقبة المعاصرة، و مازالت المرأة المصرية التى احتلت المنصب القضائي الاعلى فى تاريخ مصر ، وذلك قبل استبعادها من هيئة المحكمة بعد إقرار الدستورى المصرى الجديد عام 2012م ، وكانت هى القاضية الوحيدة فى مصر حتى عام 2007 حيث تم تعيين 31 امرأة فى السلك القضائي بعد ذلك .

و من تونس تخبرنا الاستاذة رجاء الطرابلسي المحامية لدى التعقيب هناك : عمل المرأة كمحامية وكقاضية في تونس يندرج في نطاق المساواة المهنية مع الرجل وفي نطاق المكاسب الاجتماعية التي حصلت عليها البلاد منذ الاستقلال والتي أعطت للمرأة التونسية حقوقا وحريات، من بينها بالخصوص تعميم التعليم ومجانيته وإقرار المساواة مع الرجل في كافة مجالات العمل بما في ذلك المجال القضائي.

والآن وبعد ما يقارب 58 سنة من الإصلاحات التعليمية وتطوير القوانين واقتحام المرأة سائر مجالات العمل في نطاق قوانين تضمن لها احترامها كفرد كامل الحقوق في المجتمع، فإن عمل المرأة التونسية أصبح مصدرا لثروة حقيقية لفائدة جميع المواطنين والمواطنات والحمد لله وبلغ عدد القانونيات في تونس ما يقارب الألفي امرأة يعملن بأعلى كفاءة بفضل الله .

[المرأة العاملة هل تتساوى في الحقوق والواجبات؟]

المرأة العاملة هل تتساوى في الحقوق والواجبات؟

السودان

و من السودان تشاركنا الاستاذة سمية عبدالحاميد سيد أحمد المحامية المتخصصة في الملكية الفكرية برأيها حول عمل المرأة السودانية بالقانون قائلة : عمل المرأة العربية في المجال القانوني كمحامية وقاضية يعتبر خطوة كاملة على الطريق الصحيح وليس هناك أي ثغرات فيه والنساء في السودان في المجال القانوني يعملن أسوة بالرجال في كل مجالات العمل القانوني منذ زمن بعيد وقد تم تعيين أول قاضية سودانية في المحاكم الشرعية عام 1965 ثم بعد ذلك توالى تعيين النساء في كافة مجالات القضاء الشرعي ، المدني والجنائي وأول محامية منحت رخصة لمزاولة مهنة المحاماة كانت في العام 1962م ، وأن النساء القانونيات السودانيات يعملن في مجالهن القانوني في كافة مجالاته بكل قوة أسوة بالرجل وليس هناك أي عقبة تعترض طريقهن في أداء مهامهن.

و تضيف "بالنسبة للنساء العاملات في مجال المحاماة في السودان حوالي 13.000 بالتقريب ، أما في مجال القضاء حوالي 79 قاضية وهناك حوالي 1000 في مجالات قانونية أخرى (وزارة العدل ، الإدارات القانونية في البنوك والشركات) أي أننا نستطيع أن نجملهم بحوالي 15.000 امرأة عاملة في مجال القانون.

[ المرأة والعدالة ]

المرأة والعدالة

رصد الامم المتحدة

والى ممثلة الامم المتحدة في الدول العربية الدكتورة سميرة مزيد التويجري مديرة المكتب الإقليمي للدول العربية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في القاهرة التي تحدثت عن عمل المرأة العربية في المجال القانوني قائلة : لا توجد احصاءات كاملة وشاملة لا على مستوى العالم ولا على مستوى المنطقة لحصر عدد النساء العاملات في المجال القانوني ولكن ثمة إنجازات لا يمكن إنكارها وقد وصلت المرأة العربية إلى كل المناصب في القضاء و المحاماة (مثلا في التسعينات كانت جزائرية ترأس محكمة أمن الدولة وفي بداية الالفية الثالثة كانت جيبوتية رئيسة المحكمة العليا الامر الذي كان يتيح لها القيام بمقام رئيس الجمهورية دستوريا في حالة شغور المنصب لأي سبب كان لحد انتخاب رئيس جديد). ولكن لا بد أيضا من التنويه بالتفاوت بين البلدان العربية مع تفوق بالنسبة للمغرب العربي وبالذات الجزائر ، المغرب، تونس مقارنة بالشرق الأوسط وبلدان الخليج حيث لا يزال وصول المرأة إلى هذا المجال محدودا ومحددا بمرجع الشريعة الإسلامية أو على الأقل البعض من تأويلاتها وفي ما يلي بعض الأرقام على سبيل المثال فقط لان وزارات العدل التي من المفروض أن توفر هذه الاحصائيات لا تغطيها من منظور التوزيع على أساس الجنس والنوع الاجتماعي بالنسبة لبعض المناصب:

- في الجزائر كان عدد النساء في السلطة القضائية في 2006 فقط 1056 قاضية أي ما يقارب 36% من جميع القضاة، من ضمنهن 25 قاضية في المحكمة العليا من ضمن 149 أي حوالي 17% كما كانت 6 نساء رئيسات أقسام. ويمكن القول بأن معدل القاضيات يتقارب من 50% إن لم يتجاوز.

- يوجد في الأردن 148 قاضية من ضمن 850 أي ما يساوي 17%.

- أما عن الإمارات العربية المتحدة فهناك تقدم منذ 2008، ليس فقط بالنسبة لتعيين النساء في السلك القضائي وإنما أيضا بالنسبة للعدد إذ لدى دبي، مثلا، ثلاث قاضيات وتم تعيين 17 عضو في النيابة العامة، في حين أن أبوظبي لديها قاضية واحدة، و 10 نائبات قاضيات وكذلك عدد من أعضاء النيابة العامة من الإناث. وللإشارة كان عمر أول قاضية 27 سنة

عندما أدت اليمين الدستورية امام صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء من دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم دبي

- وحسب دليل القاضيات التونسيات لسنة 1997، كانت نسبة التونسيات داخل السلطة القضائية، 23% بمجموع 265 امرأة مقابل 885 رجلا. وتبين آخر الاحصاءات المتوفرة حاليا بأنه ومن ضمن 1875 قاض في السلك القضائي في الفترة 2010-2011، كان عدد النساء 607 أي ما يساوي 32,4%.

- أما في موريتانيا فقد عينت لأول مرة في تاريخ البلد أول قاضية وأعلن هذا الخبر يوم 2014/01/03 في جميع وسائل الإعلام الوطنية والإقليمية نظرا لأهمية الحدث إذ كان حتى المبدأ مرفوضا في هذا البلد بفهم خاص للشريعة الإسلامية. ويعمل مكتب الدول العربية لهيئة الأمم للمساواة والتمكين حاليا بالتعاون مع شريكه مركز المرأة العربية على إعداد قاعدة بيانات إلكترونية تغطي 20 دولة عربية في جميع مجالات الحقوق القانونية والإنسانية للمرأة سيتم نشره بعد 6 اشهر .



## كاريكاتير

الجمعة 6 جمادى الأولى .. بدء النقدية  
في موقع الإسكان



# الريانة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة  
6 جماد اول 1435 هـ - 7 مارس  
2014م

[اضغط هنا](#)

خطأ!

شوارع جدة ..

نحه جادوه  
لتوفير الراحة لكم

أمانه محافظة جدة



# عكاظ

نابض الحقيقه

المصدر: جريدة عكاظ السبت 7  
جماد اول 1435 هـ - 8 مارس  
2014م

[http://www.okaz.com.sa/  
new/Issues/20140302/Ca  
rtoon201403025551.htm](http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140302/Caroon201403025551.htm)